جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

إشكالية انخفاض الدينار الجزائري وإجراءات المعالجة

دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2016)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص مالية وإدارة المخاطر

من إعداد الطالبتين

✓بن قسمية نعيمة

✓عالم مدينة

تحت إشراف الأستاذ:

د/ غزازي عماد

أعضاء لجنة المناقشة

د/ بوعزيز عبد الرزاق	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
د/ غزازي عماد	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا
أ/ بن لكحل محمد أمين	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية 2016-2017

إهداء

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل في علاه، تم انجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى من كان سببا لكوني في هذا الوجود وإلى من سهر الليالي على تربيتي ورعايتي وأنا صغيرة .. وعلى تعليمي ونجاحي وأنا كبيرة..

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري وبكل ما أملك..

أمي الغالية وأبي العزيز

إلى زوجي الغالي.. رفيق

إلى أخواتي.. خديجة ، سهام، ياسمين، أمال.

وإلى صديقات دربي كل واحدة باسمها

وإلى كل من ساعدني في هذا العمل

مدينة

إهداء

النعمة لا تُدرك بالنعمة و الراحة لا تدرك بالراحة

الحمد لله رب العالمين الذي خلقنا من العدم وأصبغ علينا وافرا من النعم..

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت..

ولك الحمد بعد الرضا.. ولك الحمد كما نقول وخيرا مما نقول

يا ذا الفضل العظيم.

وصل اللهم وبارك على القدوة الصادق الأمين

"محمد" سيد الأولين والآخرين

أفضل الصلاة وأزكى التسليم دائمين متلازمين في الملإ الأعلى إلى يوم الدين.

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الأحب من النفس والمال إلى أمي الغالية

كما أهديه إلى الأغلى من الروح زوجي وأشكر الله على نعمة جمعي به

وأهديه أيضا إلى أعز صديقاتي التي هن بمثابة أخوات لي اللواتي لم يرزقني الله بهن

" حياة، ليندة، ياسمين، سعاد...

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سبحانك اللهم وبحمدك أشهدك

أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

نعيمة

لقد أدى التراجع المتوالي لقيمة الدينار الجزائري إلى تفاقم المشاكل في إقتصاد الجزائر، وظهر هذا الأخير بشكل واضح على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث عند الكلام على انخفاض قيمة الدينار يخطر إلى أذهاننا أن سببه هو التراجع الذي ضرب أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري وتسجيل قيما سالبا في ميزان المدفوعات وسيتفاقم الأمر أكثر قد نصل إلى ارتفاع معدل التضخم وتسجيل معدل برقمين، وهذا لا يدعنا أن نغض البصر عن احتياطي الصرف الذي انخفض بنسبة 33 % .

ومما سبق إن البحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأزم المشكلة هو شيء ضروري من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الإجراءات التي نتصدى بها إلى لب المشكلة.

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية لسعر الصرف وسياسات سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات في مجملها مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، وهذا كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التوازن في مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
- ✓ إن انهيار أسعار البترول عام 1986 أثر سلبا على الاقتصاد الوطني مما كشف أن الاقتصاد كله مرهون بأسعار البترول.
- ✓ لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار فتوالت هذه التخفيضات بعد أزمة 1986 وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار.

نتائج الدراسة التطبيقية:

توصلنا من خلال الدراسة التحليلية لمشكلة تراجع الدينار الجزائري للفترة (2010 – 2016) إلى مايلي:

✓ لجوء البنك الجزائري إلى التخفيض الإداري للدينار قصد الحد من الواردات ومعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها والميزان التجاري يكون محدود التأثير لعد مرونة الإنتاج الوطني من حيث الكم والجودة ثم تضاعف الطلب الداخلي تحت ضغط زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع الأجور وتضخم السيولة في السوق الموازي، أي محدودية أثر الدينار الضعيف في معالجة الميزان التجاري ويصبح المستهلك يتحمل أثر زيادة الأسعار غير المسقفة وليس شركات الاستيراد.

✓ الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية وليس من اليوم بل منذ فترة وذلك لتدخل البنك الجزائري في إدارة سوق الصرف بعيدا عن أساسيات السوق النقدي جعل من سعر صرف الدينار سعر إداريا وليس معوما وبالتالي سعرا فوق قيمته الحقيقية.

✓ كان لتراجع الدينار الجزائري انعكاسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية فأدت إلى تراجع ميزان المدفوعات فسجل قيما سالبا ابتداء من سنة 2014، ووصول الميزان التجاري إلى عجز بحوالي 39,6 بالمائة، مصاحبه ارتفاع في معدل التضخم إلى 5,5 بالمائة.

✓ انخفاض احتياطي الصرف خارج الذهب وهذا راجع كون الاقتصاد الوطني يحصل على النقد الأجنبي من وراء النفط فقط.

✓ إن إجراءات معالجة التراجع المتوالي لقيمة الدينار الجزائري يجب أن تكون متنوعة وفعالة على المدى القصير من أجل حل المشكلة فورا كاستغلال كل الثروات مثل قطاع الفلاحة والقطاع السياحي، وتشجيع الابتكار التكنولوجي...إلخ، والقيام بإجراءات على المدى المتوسط والبعيد يجب العمل عليها من تحقيقها ومعالجة المشكل جذريا مثل استغلال صندوق الزكاة استغلالا جيدا، وتشجيع الخوصصة....إلخ.

نتائج اختبار الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة وضعنا مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

1- إن عدم استقرار قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2010- 2016) يعود إلى التدهور المستمر لأسعار النفط لكون أن هذا الأخير هو الزكيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني فأي اضطراب في أسعاره يؤثر على الاقتصاد، **وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.**

2- إن الأسباب التي أدت انخفاض قيمة الدينار الجزائري هو عدم تنويع في المنتوج الوطني سواء كما أو نوعا بالإضافة إلى السلطات االجزائرية التي تتدخل باستمرار لتحديد قيمة الدينار الذي يكون أعلى من قيمته الحقيقية، **وهذا ما يثبت في الفرضية الثانية.**

3- بعد الدراسة وجدن أن تراجع قيمة الدينار لها انعكاسات وخيمة على ميزان المدفوعات والميزان التجاري حيث ظهر رصيدهما بالقيم السالبة الذي يدعو إلى القلق وحالها حال باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكعلاج لهذا التراجع يجب انتهاج خطة محكمة واستغلال مختلف الثروات مقل الفلاحة والسياحة كإجراء للمدى القصير، وإقامة برنامج قائم بذاته في مختلف المجالات والحكومات والقطاعات يعمل على وضع طريق واضح لباء اقتصاد مرن، **وهذا مايثبت في الفرضية الثالثة.**

التوصيات:

من الدراسة التي أجريناها توصلنا إلى التوصيات التالية:

- التخلص من التبعية النفطية.
- ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري بالاعتماد على القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة،....).
- تحديد سياسة صرف من قبل بنك الجزائر وفق نظام التعويم المدار، دون توجيه من الحكومة.
- الاهتمام بقطاعات التصدير، وتشجيع المنتوج المحلي.

آفاق الدراسة:

نقترح بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقبلا من قبل الباحثين:

- انعكاسات تقلب الدينار الجزائري على الاقتصاد الوطني.
- قيمة الدينار الجزائري في ظل انهيار أسعار الصرف.

تمهيد:

تلعب السياسة الاقتصادية دورا هاما في حياة الشعوب، الأمر الذي يدعوا إلى البحث في هذه السياسات وإعادة تجديدها بأساليب تليق بالوقت الذي تسعى لمعالجة المشاكل الواقعة.

لهذا حققت دول العالم والعظمى خاصة تطورا باهرا في مختلف السياسات الاقتصادية وعلى رأسها سياسة سعر الصرف التي قامت بتحديد أساسيات الاقتصاد من تجارة دولية وحركة رؤوس الأموال إلى غير ذلك من الأساسيات.

ومن خلال هذا الفصل يتم التعرف على مدى تأثير سياسة سعر الصرف وذلك بالتطرق إلى أهم المفاهيم حول سعر الصرف لربط علاقته مع الاقتصاد، وبالتالي مباحث الفصل هي:

المبحث الأول: ما هية سعر الصرف

المبحث الثاني: نظريات وترتيبات سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

اتخذت كل دولة من دول العالم عملة خاصة بها تميزها عن باقي الدول اعتبرتها مقياس لكمية من السلع والخدمات التي يمكن أن تقتنيها بها أو بيعها. وبالتالي يستخدم سعر الصرف في عمليات التبادل التجاري بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته.

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سعر الصرف وتوضيح الأهمية التي له في التجارة المحلية والدولية.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف.

يتم عرض تعريف سعر الصرف ووظائفه الأساسية كما يلي:

أولا: تعريف سعر الصرف.

إن لسعر الصرف عدة تعاريف كما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، كما ينظر إلى سعر الصرف من جهة ثانية على أنه " عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية".[1]

سعر الصرف هو "نسبة مبادلة عملتين حيث تعتبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملة الأخرى ثمنا لها"، وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف الاسمي عن قيمة ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقومة في شكل وحدات من العملة الأجنبية وذلك بعد تحويلها إلى العملة الأجنبية، وقد يأخذ بالمفهوم العكسي بحيث يعبر سعر الصرف عن سعر العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية

[1] سمير فخري، "**العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص15.

وبالرغم من أن المفهوم الأول هو الأكثر تعبيرا إلاَّ أن الشائع عملا هو المفهوم الثاني.[1]

للوقوف على مفهوم سعر الصرف يتوجب تحديد مفهوم الصرف اصطلاحا حيث هو يحمل مفهومين، مفهوم النقد الأجنبي ومفهوم يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية، أو أنه يعبر عن المعنيين معا.[2]

في ضوء ذلك فإن سعر الصرف الأجنبي سعر وحدة النقد الأجنبية بدلالة العملة المحلية أو هو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.[3]

إن سعر الصرف هو سعر للعملات الأجنبية يحدده العرض والطلب في سوق الصرف بذلك لا يختلف هذا السعر عن أسعار السلع الأخرى وأنه ليس أكثر سعر يعلن عنه في السوق المحلية يوميا شأنه شأن مختلف السلع الدولية الأخرى.[4]

يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى، أي أنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم.[5]

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، "**سعر الصرف وأثره عل علاج اختلال ميزان المدفوعات**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 25.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص22.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، المرجع نفسه، ص22.

[4] المرجع سبق ذكره، ص23.

[5] الحمدي عبد العظيم، "**الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**"، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 38.

وبالتالي ينظر الكثير من الاقتصاديين إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة وارداتها سواء كانت منظورة أو غير منظورة.[1]

ثانيا: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجز أهمها فيمايلي:[2]

1- **وظيفة قياسية:** يعتبر المنتجون المحليين سعر الصرف بمثابة حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وذلك من خلال اعتماد هؤلاء سعر الصرف لقياس ومقارنة الأسعار المحلية مع الأسعار الأجنبية.

2- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي سعر الصرف إلى التخلي على كثير من الفروع الصناعية وذلك بتعويضها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية غير العالم ككل.

3- وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، لأن هذه الأخيرة تقوم بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.[3]

---

[1] الحمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص39.

[2] عرفان تقي الحسني، "**التمويل الدولي**"، دار مجدلاي للنشر، عمان، ط1، 2002، ص 149.

[3] كمال العقريب، "**أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006، ص03.

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف.

يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.

تتضح أهمية سعر الصرف أيضا في ربط الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.[1]

يسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتين.

أما الأهمية الأساسية لسياسة سعر الصرف هي تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى على الرغم أن هذه الأهمية تعتبر هدف بعيد المنال وصعب تحقيقه وذلك لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات.[2]

يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير حيث يزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة.[3]

---

[1] سمير فخري، مرجع سابق، ص16.

[2] المرجع سبق ذكره، ص17.

[3] لحلو موسى بوخاري، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**"، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص122.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف سواء كانت هذه العوامل اقتصادية أو عوامل غير اقتصادية، ويتم توضيح تأثيرها كما يلي:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.

وتتمثل فيما يلي:

أولا: كمية النقود.

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي يجعل سلع البلد المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدولة الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ومنه إن السياسة النقدية المتبعة بأي من أدواتها التي تستهدف التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي.[1]

ثانيا: التغير في معدلات الفائدة الحقيقية.

إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذا أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى.[2]

فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص63.

[2] المرجع نفسه، ص65.

الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي يؤثر على سعر الصرف.[1]

ثالثا: أثر التضخم.

في ظل ثبات العوامل الأخرى، فإن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد المحلي بنسبة أعلى من معدل التضخم في العالم الخارجي يعني أن السلع والخدمات المنتجة محليا ستصبح مرتفعة الأسعار مقارنة مع السلع والخدمات المشابهة لها المنتجة في العالم الخارجي، مما يؤدي إلى الموقف التنافسي للمنتجات الوطنية، وينتج عن ذلك انخفاض الصادرات الموجهة إلى العالم الخارجي وفي نفس الوقت زيادة الواردات من السلع والخدمات المشابهة.[2]

رابعا: التغير في الميزان التجاري.

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل نقص الواردات مما يقتضي حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك باستمرار تظهر هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

---

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 158.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص245.

خامسا: أثر الدخل الحقيقي.

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن زيادة الدخل الحقيقي في الاقتصاد على مستوى الأفراد وعل مستوى الاقتصاد القومي يجعل الأفراد قادرين على الإنفاق بشكل أكبر على الواردات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات وينتج عن ذلك أن القوة الشرائية للعملة المحلية تنخفض نسبة إلى العملات الأجنبية أي سعر الصرف يرتفع.[1]

ومنه يتبين لنا أن ارتفاع الدخل الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وهذا بسبب تراجع قيمة العملة المحلية وزيادة الطلب على الواردات.

سادسا: التدخلات الحكومية والسياسة المالية.

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما للسياسة المالية والاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولي سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب ارتفاع القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.[2]

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 159.

[2] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص159.

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية.

يمكن إجمال هذه العوامل كالآتي:

أولا: خبرة المتعاملين وأوضاعهم.

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين، والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف، كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.[1]

ثانيا: الإشاعات والأخبار.

إن المعلومات التي تصل إلى جمهور المتعاملين في سوق الصرف لها تأثير سريع على سعر الصرف مهما كان نوعها وسواء كانت صحيحة أو خاطئة، فتعتبر هذه المعلومات إشاعات أو أخبار لها تأثير في وقت قصير على السوق حتى يستعيد هذا الأخير استقراره.

ولكون سعر الصرف مرتبط بعدد من المتغيرات مثل التوقعات على أسعار الفائدة أو الحالة الاقتصادية لبلد ما، فإن المتعاملون يتأثرون بسرعة بكل الأخبار ذات العلاقة بالمتغيرات التي تعمل على توجيه ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة، وبالتالي تأثر سعر الصرف الخاص بها وتأتي الاستجابة لهه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها.[2]

[1] موسى سعيد مطر، "**التمويل الدولي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص49.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص82.

ثالثا: الاضطرابات السياسية والحروب.

نعلم أن الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال وبالتالي تعتبر عوامل مؤثرة على سعر الصرف في المدى القصير وحتى المدى البعيد.

وذلك بتأثيرها على مختلف القطاعات في تغير الطلب على الصرف الأجنبي الامر الذي يعتبر سعر صرف العملة، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية، وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير والتعطيل وبالتالي انخفاض الصادرات وهذه التأثيرات تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة للبلد المعني.[1]

المطلب الثالث: صيغ سعر الصرف.

هناك العديد من صيغ سعر الصرف نحاول التطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي.

يمثل قيمة عملة بلد معين مقيمة بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل هذه العملات على أساس أسعارها فيما بين البلدان، ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس الطلب والعرض على العملة في سوق الصرف خلال فترة معينة.

كما ينقسم سعر الصرف بدوره إلى شكلين هما:

أولا: سعر الصرف الاسمي الرسمي.

وهو المعمول به في المعاملات الرسمية ويتم الحصول عليه في الأسواق الرسمية فقط.

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص81.

ثانيا: سعر الاسمي الموازي.

هو معمول به في الأسواق الموازية، وبالتالي يتم استنتاج من وجود أكثر من سوق موازي في وقت واحد.[1]

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي.

هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TCR = TCN * P/P^e$$

TCER: سعر الصرف الحقيقي

TCEN: سعر الصرف الاسمي

P: مؤشر الأسعار المحلية

P^e: مؤشر الأسعار الأجنبية[2]

وعليه فإن سعر الصرف يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأصلي والقوة الشرائية في البلد الأجنبي.

يعتبر بمثابة مقياس للارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة عملة معينة ويعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاس بعملة مشتركة.[3]

---

[1] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص103.

[2] سليمان شباني، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 – 2006)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص23.

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص27.

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي.

إن أي دولة لها علاقة تجارية مع عدة دول وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على سلة من العملات أي تعدد أسعار الصرف، وبالتالي فلابد من معرفة تطور العملة الوطنية بدلالة العملات الأخرى (عملات الشركاء التجاريين)، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة لسنة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد وهذا ما يعرف بسعر الصرف الفعلي.[1] وينقسم إلى شكلين:

أولا: سعر الصرف الفعلي الاسمي.

هو القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف مقارنة بنسبة الأساس، حيث لا تؤخذ في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني إزاء نظرائه في بلد الشركاء التجاريين، ولهذا يسمى بمؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي.[2]

ثانيا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

يقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة، لكن حركة الأسعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة، كما أنها لا تشير إلى حدوث أي تغير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.[3]

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104.

[2] سليمان شباني، مرجع سابق، ص35.

[3] زكراوي لخضر، "**تطور نظام الصرف في الجزائر- أسباب وآثار تخفيض قيمة العملة**"، الجزائر، 2000، ص35.

الفرع الرابع: سعر الصرف الحقيقي التوازني.

هو ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة من العملات والكمية المعروضة بغض النظر على أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية.[1]

كما أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر بالصدمات النقدية المؤقتة فتبعده عن مستواه التوازني، لذا نجد من الضروري تحديد المستوى التوازني وتفسيره، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف، ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.[2]

الفرع الخامس: أسعار الصرف التقاطعية.

هو إيجاد سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة بينهما، وبما أن ربط العملات الرئيسية تسعر مقابل الدولار الأمريكي فيمكن إيجاد القيمة النسبية لعملتين مقابل سعر صرفها مع الدولار الأمريكي.[3]

---

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص39.

[2] بلقاسم العباس، "**سياسات أسعار الصرف**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص07.

[3] إسماعيل إبراهيم الطراد، "**إدارة العملات الأجنبية**"، مطبعة الروزنا، عمان، ط1، 2001، ص 130.

المبحث الثاني: نظريات وترتيبات سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى النظريات التي تفسر سبب اختلاف سعر الصرف بين الدول والسياسات التي تستخدم لضبط سعر الصرف واهم الترتيبات التي تخضع لها أنظمة سعر الصرف.

المطلب الأول: نظريات سعر الصرف.

لقد تعددت نظريات سعر الصرف بتعدد نظمه ونحاول في هذه الدراسة إجازهما فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

توصل إلى هذه النظرية الاقتصادية جوستاف كاسيل عام 1922 عندما أصدر كتابه بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914".[1] وتشترط النظرية أن أي تباين لمعدل التضخم الاقتصادي بين بلدين يتعين أن يعوض في الأجل الطويل عن طريق تغير الأسعار بنفس الأهمية.[2]

أولا: عرض النظرية.

تم تقديم نظرية تعادل القوة الشرائية على شكلين هما النظرية المطلقة والنظرية النسبية.

1- النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية.

تفيد هذه النظرية أن سعر صرف التعادل لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

---

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص46.

[2] مسعود جايد مشكور العمري، "**المالية الدولية**"، خبراء الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2008، ص151.

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية/ مستوى الأسعار الأجنبية

2- النظرية النسبية لتعادل القوة الشرائية.

تعمل هذه الصيغة على الاهتمام بكل ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فتشير إلى وجود علاقة بين التغير في أسعار الصرف ومستويات الأسعار أي التضخم فتصبح العلاقة كالتالي:

سعر الصرف= (التغير في سعر الصرف المحلي/ سعر الصرف المحلي) - (التغير في سعرالصرف الأجنبي/ سعر الصرف الأجنبي)

وعليه فارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم في البلدين وعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية 3% فإن قيمة الدولار الأمريكي ستنخفض بنسبة 2% سنويا مقابل الدولار الكندي.[1]

ثانيا: فرضيات النظرية.

تقوم النظرية على مجموعة من الفرضيات والتي يتم عرضها كمايلي:

- تفترض النظرية أن تغيرات سعر الصرف ترجع إلى تغير القوة الشرائية المحلية بينما لا تؤثر تغيرات سعر الصرف في القوة الشرائية المحلية، أي أن العلاقة السببية هي في تغير القوة الشرائية المحلية وما يترتب عليها من تغير في سعر الصرف.[2]

- إن أسعار الصرف هي عبارة عن الأرقام القياسية المعبرة عن الأصول النقدية المحلية لدولة معينة.

[1] عثمان أبوحرب، "**الاقتصاد الدولي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص55

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 46.

– عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات الجمركية أو أية قيود على حرية تدفق التجارة الدولية.

– عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترات تغير سعر الصرف فيها.[1]

وبالتالي إن استعدادنا لدفع مبلغ معين مقابل عملة أجنبية راجع في النهاية لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي، ومن ناحية أخرى عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا.[2]

ثالثا: تقييم النظرية.

– إن النظرية لا تتعلق إلاَّ بالعمليات الجارية وليس بكل عمليات ميزان المدفوعات، وسعر الصرف يمكن أن يتأثر ببنود أخرى من ميزان المدفوعات.

– هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

– طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

---

[1] قطوش بشرى، "**الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990–2007)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص56.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية، مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 237.

– تعتقد هذه النظرية أنه من الممكن تقدير معدل التضخم في كل البلدان، بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

– توفر السلطات على وسائل أخرى يمكن من خلالها أن تؤثر على ميزان المدفوعات.[1]

الفرع الثاني: النظرية النقدية.

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة.[2]

أولا: النظرية الكمية.

تتلخص هذه إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغيير في معامل التبادل الدولي وهذا الأمر يسمو إلى تناقص في الصادرات وبالتالي ميزان تجاري غير متوازن.

إذن عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[3]

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأجنبية، وتعمل على توضيح تعادل الفرق بين أسعار الصرف الآجل* والعاجل** مع الفرق بين

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص120.

[2] سمير فخري، مرجع سابق، ص27.

[3] محمود حميدات، "**مدخل التحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص106.

*سعر صرف آجل: سعر متفق عليه اليوم لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق معين.

**سعر صرف عاجل: سعر الصرف الاجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال.

أسعار الفائدة على هذه العملات، أي أن تغير معدل الفائدة له تأثير على طلب الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تؤثر على تغير سعر الصرف.[1]

الفرع الثالث: نظريات الناتج وميزان المدفوعات.

يتم عرض تحت العنوان المذكور سابقا كل من نظرية مستوى الإنتاجية ونظرية الخلل في ميزان المدفوعات.

أولا: نظرية مستوى الإنتاجية.

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوة الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.[2]

وهذا يجرنا إلى القول أن بزيادة القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد استثمارها في هذه المشاريع وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية وهذا الأمر يحسن من سعر صرف العملة، والعكس في حالة انخفاض الإنتاج المحلي.

ثانيا: نظرية الخلل في ميزان المدفوعات.

تنص هذه النظرية على أن يتم تحديد سعر الصرف على ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات، وذلك وفق للأربع الخطوات التالية:

1- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكنة، وآثار التغيرات الدولية في النتائج والتوظيف في الأجل المتوسط.

---

[1] عمر حميدات، "**أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص15.

[2] محمد خالد الحريري ، "**الاقتصاد الدولي**"، جامعة دمشق، 1977، ص120.

2- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن في حالة الاضطرابات الطارئة.

3- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

4- تقدير التغير الضروري في سعر الصرف لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

ومنه ترى هذه النظرية أن سعر الصرف يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها فإذا كان رصيدها موجبا أي هناك فائض في المعروض النقدي هذا يؤدي إلى زيادة في الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها في الخارج والعكس في حالة ميزان المدفوعات رصيده سالب يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في الخارج.[2]

الفرع الرابع: نموذج ماندل فلمنج ونموذج توازن المحفظة المالية.

يتم التطرق لكل من النموذجين كالتالي:

أولا: نموذج ماندل فلمنج.

الشكل الأساسي لنموذل ماندل فلمنج عبارة عن نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة عالمي معين، وعرضا من الواردات يتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية.[3]

يتعرض النموذج إلى تحليل توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، فيفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجي، ويميز

[1] حمدي عبد العظيم، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، عالم الغد للدعاية، مصر، ط3، 2000، ص120.

[2] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص129.

[3] حمدي عبد العظيم، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مرجع سابق، ص121.

النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات.

كما يفترض النموذج أن الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية والخارجية، يركز النموذج بصفة عامة على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.[1]

ثانيا:نموذج توازن المحفظة المالية لتحديد سعر الصرف.

تنظر هذه النظرية لسعر الصرف كأصل من الأصول، حيث يتم تسعيره في سوق الأصول بنفس طريقة تحديد أسعار الأسهم والسندات، وأن سعر الصرف هو عبارة عن سعر أحد الأصول (العملة الأجنبية) بمعيار أصل آخر العملة الوطنية، وأهم فرضياتها:

1- يفترض أن سعر الصرف يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأصول المالية.

2- يفترض أن السندات المحلية والأجنبية ليست قابلة للإحلال الكامل حيث يأخذ المستثمر في اعتباره الفوائد النسبية والمخاطر المحتملة كل على حدة.

3- يؤكد أن تغيير حالة رصيد الميزان التجاري، يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين دول العالم، حيث تنتقل الثروة من دولة العجز إلى دولة الفائض.[2]

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف.

تسعى السلطات النقدية لدى الدولة إلى التخفيض من قيمة عملتها أو الرفع منها وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات.

[1] عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص124.

[2] قطوش بشرى، مرجع سابق، ص ص 61/60.

الفرع الأول: أدوات سياسة سعر الصرف.

من أجل تحقيق الأهداف التي تسمو إليها الدولة تستعمل مجموعة الأدوات التالية:

أولا: استخدام احتياطي الصرف.

تظهر هذه الأداة من خلال تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف في حالة انخفاض قيمة عملتها فتقوم بشراء العملة المحلية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية التي بحوزتها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر العملة الوطنية من جديد، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية تقوم السلطات النقدية ببيع العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.[1]

ثانيا: السوق المفتوح.

قيام البنك المركزي بالتعامل في السوق المفتوح بشراء السندات مقابل النقود، يؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود وزيادة الطلب على السندات المحلية، ونجد أن المستثمرين سوف يدفعون الفائدة المحلية إلى الانخفاض، وبالمقابل يزداد الطلب على السندات الأجنبية وفي ظل ثبات عرض السندات الأجنبية في الأجل القصير، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف حتى يتوقف الطلب على السندات الأجنبية.[2]

ثالثا: إقامة سعر صرف متعدد.

يتمثل في اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة الأولى مغالي فيه، وهو الذي يتعلق بالمعاملات

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 129.

[2] قطوش بشرى، مرجع سابق، ص 62.

الخاصة بالواردات الضرورية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية تخضع لسعر الصرف العادي، وهناك من يرى بضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية الخاصة والواردات الضرورية لسعر الصرف محددا إداريا، إلاَّ أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى رغبات السلطات.[1]

رابعا: مراقبة الصرف.

هو عبارة عن مجموعة من النقود تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بهدف الحد من خروج رؤوس الأموال، والعمل على المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة المحلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

كذلك من أهداف الرقابة على الصرف وخاصة في الدول النامية، الحد من استراد السلع غير الضرورية من طرف الطبقات الغنية والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي، كما تهدف إلى زيادة إيرادات الدولة وتخفيض الأعباء المالية الواقعة على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية.[2]

خامسا: تعديل سعر صرف العملة.

تقوم السلطات بتعديلات في سعر صرفها إما بالتحسين أو التدهور في العملة، وذلك بهدف تحقيق التعادل في ميزان المدفوعات، بحيث خفض أو رفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وعادة ما يتم التخفيض في قيمة العملة من أجل الزيادة في الصادرات والتخفيض من الواردات. أما في حالة رفع قيمة

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 137.

[2] زينب حسين عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، 1999، **ص134**.

العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات مما يؤدي إلى زيادة كمياتها، وبالتالي تصبح منافسة للسلع المحلية.[1]

الفرع الثاني: أنواع سياسات سعر الصرف.

تسعى السلطات النقدية إلى التخفيض من قيمة عملتها أو الرفع منها وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف مع توفر مجموعة من الشروط.

أولا: سياسة تخفيض العملة.

تلجأ السلطات النقدية في الدولة إلى هذا الإجراء لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي.

1- الفرق بين مصطلح " تخفيض" و "انخفاض" قيمة العملة.

نعني بمصطلح **تخفيض قيمة العملة Dévaluation** ذلك التصرف الإداري الذي يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناءا على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، ويسري قرار تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي فقط.

أما مصطلح **انخفاض قيمة العملة Dépréciation** فهو حالة عفوية تلقائية تحدث نتيجة لظروف اقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة يمكن أن يمس السوقين معا الداخلي والخارجي.[2]

2- شروط تخفيض قيمة العملة.

وتظهر هذه الشروط من خلال النقاط التالية:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص134.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، "مرجع سابق"، ص ص 34/33.

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد.
- أو أن تكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.

وفي هذه الحالة تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.[1]

3- أسباب تخفيض قيمة العملة.

يمكن توضيح أهم أسباب تخفيض قيمة العملة في النقاط التالية:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة يفقد الصادرات القدرة على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من السلع المحلية.

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة، أي ارتباط عملات البلد بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الفرنك، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، وهو ما يحصل لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به.

- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي سيحد من الطلب عليها في السوق الموازي.[2]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 269.

[2] شريف بودري، "**تقلبات أسعار الصرف-الدولار و الأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص 14.

ثانيا: سياسة رفع قيمة العملة.

إن عملية رفع قيمة العملة Réévaluation معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، وبالتالي رفع قيمة العملة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، أي زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة النقدية الواحدة، وتتخذ هذه السياسة من قبل الدول التي تمتلك مواقع هامة في هذه الأسواق، وقدرة تنافسية كبيرة إضافة لتوفرها على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.[1]

أما مصطلح **ارتفاع قيمة العملة Appréciation** يشير إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، ولا ريب أن العوامل المؤدية إلى هذا ارتفاع قيمة العملة ستعاكس تلك العوامل المؤدية إلى انخفاضها.[2]

1- أسباب رفع قيمة العملة.

نوضح أهم الأسباب كالتالي:

- فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن باستعمال هذه السياسة.

- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الخارجية، كما قامت فرنسا في السبعينيات برفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع الحاصل في أسعار النفط.

- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى، مثلما فعلت اليابان وألمانيا عندما رفعت عمليتها لدعم الدولار الأمريكي لما رفضت هذه الأخيرة التخفيض من قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.[1]

---

[1] قطوش بشرى، مرجع سابق، ص 66.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 193.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف وترتيباتها.

نتطرق في هذا المطلب إلى نوعي أنظمة أسعار الصرف والترتيبات التي تخضع لها وكيفية انتقالها من نظام إلى آخر.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف.

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من أنظمة الصرف، والتي تتمثل في أنظمة سعر الصرف الثابتة وأنظمة سعر الصرف المرنة.

أولا: أنظمة سعر الصرف الثابت.

سادت هذه الأنظمة قبل 1973 ظهرت لمعالجة عدد من الأزمات التي في ذلك الوقت، فقامت العديد من الدول بوضع السياسات الاقتصادية والمالية لمواجهة الأزمات بفرض القيود على المعاملات الخارجية وإعادة تقييم عملاتها بغرض معالجة العجز في موازين مدفوعاتها.[2]

1- مفهوم أنظمة سعر الصرف الثابتة.

هي أنظمة تكون فيها معدلات الصرف ثابتة أو تكون هذه المعدلات تتحرك داخل هامش ضيق، وعليه تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل – سعر التعامل لعملتها الخاصة. والمعايير التي يمكن الاستناد عليها هي ثلاثة أنواع: المعادن الثمينة وخاصة الذهب – العملات الصعبة الرئيسية – سلات العملات.[3]

ويجدر الإشارة أن هو الآخر يوجد نوعين تتمثل في أنظمة سعر الصرف الثابتة المرتبطة بعملة واحدة وذلك بارتباط مباشر بعملة التدخل أو التعامل

---

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 154.

[2] قسول فاطمة، مرجع سابق، ص40.

[3] بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 18.

بهـا تجاريـا، وأنظمـة سـعر الصـرف الثابتـة المرتبطـة بسـلة مـن العمـلات ويـتم اختيـار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين.[1]

2- مزايا وعيوب أنظمة سعر الصرف الثابت.

يجب الإشارة إلى مزايا وعيوب هذا النظام كالتالي:

أ- مزايا أنظمة سعر الصرف الثابتة:

يمكن إجمال أهم المزايا فيما يلي:

- تعمـل علـى تحفيـز التجـارة والاسـتثمارات وتـدفقات رأس المـال مـع بلدان نفس منطقة العملة.

- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للمتاجرين والمستثمرين.

- تـنعكس بالإيجـاب إذا كـان اقتصـاد البلـد لا يتميـز بـالكبر، حيـث أكثر فاعلية من خلال تقليله لأثر الصدمات الخارجية (حالة الربط بعملة وحيدة).

- تخفيـف صـدمات العـرض الكلـي باسـتخدام الاحتياطـات فـي حالـة الربط بسلة عملات.

- فـي حالـة العمـلات المكونـة للسـلة تتميـز بالثبـات والاسـتقرار، فـإن عملية الربط في هذا الحالة تكسب سياسات الحكومة الثقة القوية.

ب- عيوب أنظمة سعر الصرف الثابتة.

أما بالنسبة للعيوب تتمثل فيما يلي:

- مهمـا كـان سـعر الصـرف ثابـت فإنـه يقلـل مـن اسـتقلالية السياسـة النقدية لأن هذه الأخيرة هي أداة تحقيق الاستقرار الداخلي.

[1] بـن قـدور علـي، "**دراسـة أثـر تغيـرات سـعر الصـرف علـى نمـوذج التـوازن الاقتصـادي الكلـي -دراسـة حالـة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2005، ص 42.

– في حالة الربط بعملة واحدة قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأس مالية كبيرة، و يضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.

– في حالة الربط بسلة عملات تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسية النقدية والمالية لبلد هذه العملة.

– كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات والكتلة النقدية والأسعار المحلية.

– التغيرات في سعر الصرف بين البلدين الرئيسيين سوف تؤثر في أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط.[1]

ثانيا: أنظمة سعر الصرف المرنة.

نبين في هذا الجزء إلى مفهوم هذه الأنظمة وأسباب اللجوء إليه من قبل الدولة مع الإشارة إلى مزاياه وعيوبه.

1- مفهوم أنظمة أسعار الصرف المرنة.

أقر هذا النظام رسميا سنة 1978 في اجتماع للصندوق النقدي الدولي بجمايكا[2]، حيث تعبر أنظمة أسعار الصرف المرنة عن تلك الأنظمة التي تتحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات

[1] محمد علة، "**سعر الصرف وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 22.

[2] قسول فاطمة، مرجع سابق، ص41.

مع تركها معومة مع عملات أخرى وأنظمة أسعار الصرف المرنة تختلف في درجة المرونة.[1]

يوجد نوعين من أنظمة أسعار الصرف المرنة وهما:

أ- نظام سعر الصرف المرن المدار: يقصد به إعطاء حرية لسعر الصرف ولكنها ليست تامة أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض على العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية في السوق مع تدخل السلطات النقدية ضمن مجال أو هامش تقلب محدد وذلك تبعا لوضعية الاحتياطي من النقد الأجنبي ووضعية توازن ميزان المدفوعات.[2]

ب- نظام سعر الصرف التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقا من آلية العرض والطلب في السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في المستويات النسبية الوطنية، كما تتأثر باضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري.[3]

2- أسباب اللجوء إلى نظام سعر الصرف المرن.

من أهم الأسباب التي تدعوا الدولة إلى انتهاج هذا النظام هي:

- **عدم كفاية الاحتياطات:** لأن نظام سعر الصرف الثابت يحتاج إلى قدر كبير من الاحتياطات لاستخدامها في الدفاع عن سعر الصرف.

- **التداخل في السياسات وعدم كفاية المعلومات:** لأن لتطبيق مجموعة من السياسات مثل القيام بالخصخصة، وتقليص دور الدولة هذا يحتاج إلى معلومات دقيقة لتقرير سعر الصرف مناسب في إطار هذه الظروف.

---

[1] السيد محمد أحمد جاهين، "**سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص22.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص52.

[3] السيد محمد احمد جاهين، مرجع سابق، ص23.

- **الافتقار إلى الاستقرار على الصعيد الكلي:** وذلك نظرا لعدم الاستقرار داخل الكثير من الدول بالنسبة لمعدلات التضخم التي تزداد ارتفاعا في المراحل الأولى من الإصلاح، وفي مثل هذه الظروف لا يكون من المستطاع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية.[1]

3- مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن.

يمكن تلخيص كل من مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن كالتالي.

أ- مزايا نظام سعر الصرف المرن.

تتمثل مزايا هذا النظام فيما يلي:

- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب.
- يمكن أن تقف دون خسارة الاحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية.
- في حالة حدوث اختلالات في المدفوعات لبلد فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي.

ب- عيوب سعر الصرف المرن.

- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف.
- هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة.
- عدم القدرة على التنبؤات بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة على التبادل الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات.[2]

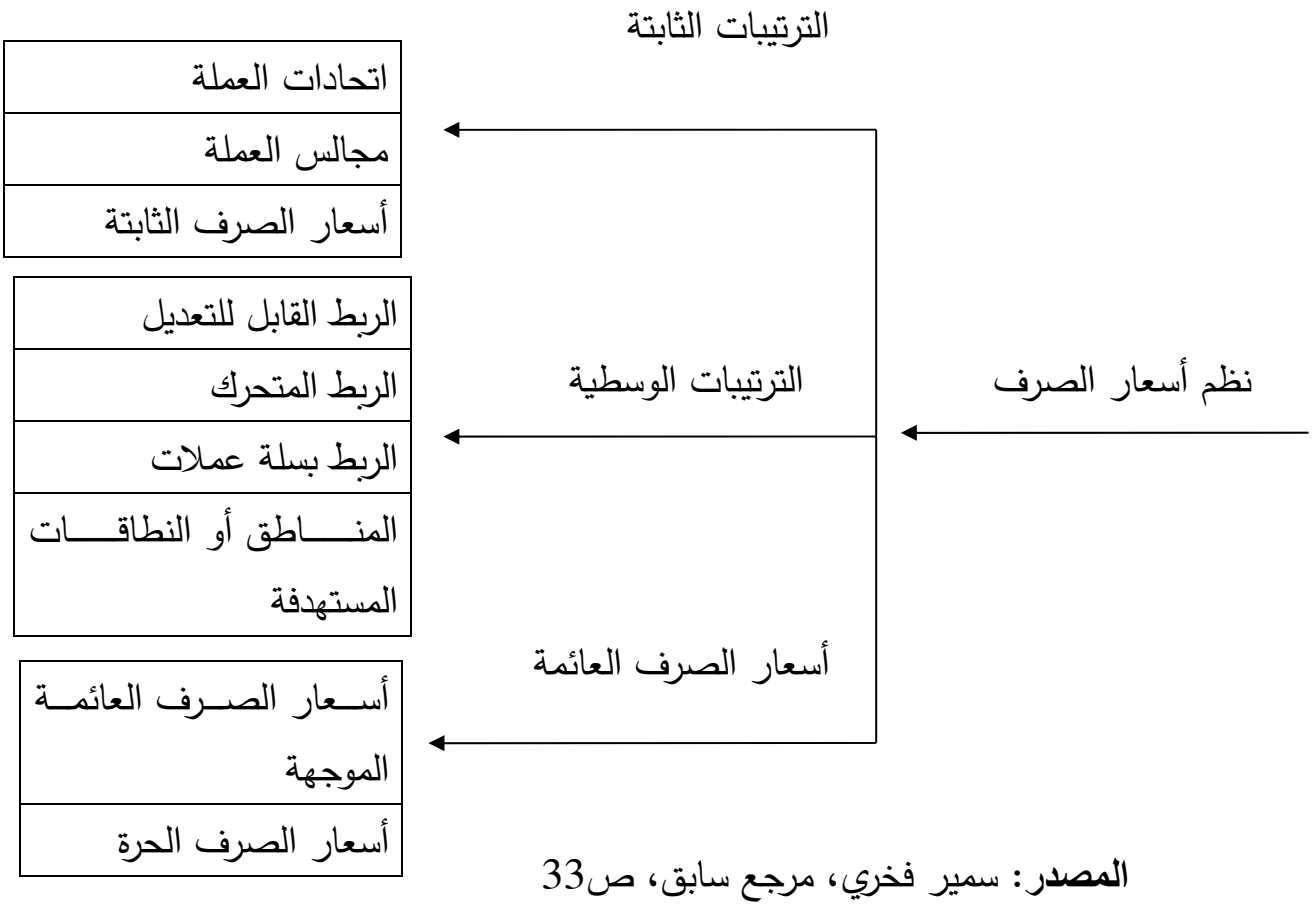
[1] السيد محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص 24.

[2] محمد علة، مرجع سابق، ص41.

الفرع الثاني: ترتيبات أسعار الصرف.

توجد تسعة ترتيبات سائدة في وقتنا الحاضر، وهي مرتبة من الأعلى إلى الأسفل وذلك يكون بحسب درجة الثبات، ويمكن توضيح هذا الترتيب في الشكل رقم (1-1).[1]

الشكل(1-1): ترتيبات أسعار الصرف الحالية



المصدر: سمير فخري، مرجع سابق، ص33

ويمكن أن نتطرق إلى كل صنف على حدا كالآتي:

أولا: الترتيبات الثابتة.

تتكون الترتيبات الثابتة الحديثة من:

[1] سمير فخري، مرجع سابق، ص31.

1- أسعار الصرف الثابتة (الثابتة بحق).

هي التي تنطوي على ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو سلة تظم عملات شركاء البلد التجاريين، مع إعطائها أورانا ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي لمختلف أشكال التدفقات فيكون السعر المركزي قابلا للإلغاء مثل ما يتم العمل به في منطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية.[1]

2- مجالس العملة.

هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني، وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض.[2]

3- اتحادات العملة.

يشبه هذا النوع نظام الدولرة من حيث كونه نظام بدون عملة مصدرة، بحيث تكون عضوة في اتحاد نقدي وفي كلا الحالتين (الدولرة واتحاد العملة) تستغني الدولة عن استخدام السياسة النقدية المحلية في سبيل الحصول على أقصى مستوى من المصداقية للسياسة النقدية المستهدفة.

وعادة ما تثور بعض التساؤلات عن كيفية تقييم او الربط بعملة أجنبية رئيسية معينة قابلة للتحويل كالدولار، أو بحقوق السحب الخاصة أو بسلة من بعض العملات.[3]

---

[1] قسول فاطمة، "**نحو بناء نموذج اقتصادي لمحددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2015، ص 45.

[2] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 140.

[3] ابراهيم محمد الفرا، "**سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 215.

ثانيا: الترتيبات الوسيطية:

للانتقال من الترتيبات الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة يوجد الحل الأوسط المتمثل في الترتيبات الوسيطية والمتمثلة في:

1- الربط القابل للتعديل.

وهو عبارة عن إمكانية للبلدان من خلاله تعديل النسبة المركزية والمجال بشكل دوري بنسبة ثابتة، أو استجابة لتغير أحد المؤشرات الكلية المهمة مثل التضخم، كما أن المجال إما أن يتماثل حول المركز الزاحف أو أن يختلف حول المركز حسب الاختبار وفي الحالة الأخيرة لا تعلن الدولة النسبة المركزية.

ووفقا لهذا النظام فإن الدولة تلتزم بإبقاء تغير سعر الصرف داخل المجال، وبهذا فإن درجة استقلالية السياسة النقدية سوف تعتمد على حجم المجال المسموح لسعر الصرف فيه بالتقلب.[1]

2- الربط المتحرك (الزاحف).

في هذه الحالة البنك المركزي يعلن سلفا معدلا دوريا لخفض سعر الصرف في شكل رقم ثابت أو دالة للتضخم، ويدعم مسار سعر الصرف المعلن سلقا بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي وتحديد أسعار الفائدة على تسهيلات، وتباين درجة الالتزام الرسمي لهذه السياسة عبر البلدان.[2]

3- الربط بسلة عملات.

تتمتع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أي عملة أخرى، ذلك كون لا تتبع دولة محددة وبالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي لهذه الدولة، أو وضع ميزانها التجاري بل بالعكس فإن التقلبات بين

[1] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص 1258.

[2] عبد العلي جيبلي، "**اختبار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، مطبوعات صندوق النقد الدولي، 2003، ص 05.

العملات الأساسية التي غالبا ما تكون متقابلة لا تنعكس في قيمة وحدة السحب الخاصة.

حيث إن اعتماد سلة عملات كمرجع لعملة بدلا من الربط بعملة واحدة يغير فقط طريقة تقييم سعر الصرف، بحيث يتم ربط العملة بسعر صرف ثابت اتجاه سلة العملات، تعطي عملة كل دولة وزنا في تحديد معدل الصرف داخل السلة (يعتمد على نسبة الصادرات والواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة بحيث يكون مجموع الأوزان= 100).[1]

4- المناطق أو النطاقات المستهدفة.

تقوم السلطات النقدية بوضع هوامش أو مجال يسمح لسعر الصرف بالتقلب ويتم التدخل في حالة وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الدنيا لهامش، تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.[2]

ثالثا: أسعار الصرف العائمة.

وتتضمن الترتيبات العائمة التالية:

1- أسعار الصرف العائمة الموجهة.

تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفا لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا أو غير مباشر.

---

[1] فاطمة الزهراء خبازي، "**إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة-الجزائر نموذجا- خلال الفترة (1986-2011)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص79.

[2] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص141.

2- أسعار الصرف العائمة الحرة.

يتحدد سعر الصرف في ظل النظام وفقا لقوى السوق، ويكون التدخل الرسمي سوق النقد الأجنبي على أساس استنسابي، ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغيير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس تحديد مستوى معين.[1]

المطلب الرابع: علاقة الصرف بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

نشير في هذا المطلب إلى أهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر اتجاهات سعر الصرف وتؤثر فيه.

الفرع الأول: التضخم وسعر الصرف.

إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية، حيث أن الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، وكما تؤثر الأسعار على السلع المنتجة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة عالميا وهذا يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف.[2]

الفرع الثاني: معدل الفائدة وسعر الصرف.

علاقة معدل الفائدة وسعر الصرف غير مباشرة، فانخفاض معدل الفائدة مع توفر استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى نتيجة زيادة الإنتاج وارتفاع معدل النمو، ويحدث العكس في حالة ارتفاع معدل الفائدة هذه من جهة[3]، ومن جهة أخرى الطلب على عملة بلد شكلين هما الرغبة في شراء

[1] عبد العلي جيبلي، مرجع سابق، ص05.

[2] سامي خليل، مرجع سابق، ص216.

[3] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق، ص37.

المنتجات مثلا شراء المنتجات الأمريكية والرغبة في شراء السندات ذات القيمة الدولارية مثل سندات الحكومة الأمريكية والسندات التي تصدرها الشركات الأمريكية فعندما تصبح سندات الولايات المتحدة أكثر جاذبية فإن الطلب على الدولار يزداد وبالتالي يرتفع سعر صرف الدولار.[1]

الفرع الثالث: التجارة الخارجية وسعر الصرف.

لتبيين العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، نوضح اتجاهين حيث يرى بعض الاقتصاديين أن سعر الصرف الثابت يعمل على زيادة معدلات التجارة الدولية وذلك لما ينتج عنها من انخفاض في تقلبات أسعار الصرف الاسمية وانخفاض درجة عدم التأكد، وتقليص تكلفة التحوط ضد مخاطر العملة مما يعمل على زيادة الانفتاح التجاري. ومن جهة أخرى يرى البعض أن أسعار الصرف المعومة هي التي تعمل على زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي، حيث تعمل على زيادة الصادرات (بشرط أن تكون الطلب على الصادرات مرنا) لان تقض على مشكلة عدم توافق أسعار الصرف والتي تعني أن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي في الأجل الطويل.[2]

الفرع الرابع: السياسة النقدية والمالية وسعر الصرف.

إن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر على تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات، مما يجعلها غير قادرة على منافسة ناظرتها في الدول الأخرى وبالتالي

[1] عبد الخالق أحمد، "**النقود والبنوك والاقتصاد**"، دار المريخ، السعودية، 2000، ص671.

[2] مصطفى محمد عبد الله، "**تصحيح ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لتجربة السودان (1970-2009)**"، مجلة المصرفي، العدد الثامن والخمسون، نوفمبر 2010، ص6.

ينخفض عليها الطلب جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية.[1]

إن علاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج، فعندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمعنى آخر ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات وبالتالي قيمة عملة الدولة سترتفع.

وهناك عامل آخر يؤدي إلى رفع قيمة العملة وهو إتباع سياسة نقدية محددة عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود الحقيقية المعروضة.[2]

[1] مصطفى سلمان حسام و عماد الصعيدي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المسيرة والتوزيع، عمان، 2000، ص177.

[2] سامي خليل، مرجع سابق، ص110.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

إن سوق الصرف الأجنبي شأنه شأن كافة الأسواق الأخرى، لا يختلف عنها كثيرا إلا من حيث المعاملات المالية والنقدية التي تعقد به، إضافة إلى أنه سوق مجازي افتراضي لا يعبر عن مكان جغرافي محدد.

فسوق الصرف يعد من أضخم و أهم الأسواق المالية في العالم ، بحيث تتوفر له وسائل اتصال فورية و متنوعة و جد متطورة خاصة في المراكز المالية الكبرى كطوكيو و لندن.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف و خصائصه.

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف سوق الصرف وأهم خصائصه

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي.

يمكن حصر تعريف سوق الصرف الأجنبي في التعاريف التالية:

هو السوق الذي يتم فيه شراء و بيع العملات الأجنبية المختلفة، وفيه يتكون سعر الصرف بين العملات المتبادلة فيه[1]، بحيث يقوم سوق الصرف بتحويل القوة الشرائية بين البلدان فتسهل بذلك التبادل بين العملات الأجنبية و المحلية.

أسواق الصرف هي الأسواق التي تحول فيها عملة إلى عملة أخرى[2] بيعا و شراءا و يطلق على هذا النوع من الأسواق أحيانا اسم "فور اكس " ، و لكن هذا المكان ليس محدود بحيز جغرافي و إنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف المنتشرة في كل البنوك عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى

[1] سامي عفيفي حاتم، "**دراسات في الاقتصاد الدولي**"، الدار الحصرية اللبنانية، القاهرة2000، ط ة، ص163.

[2] عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سابق، ص32.

اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة. [1]

يتكون سوق الصرف الأجنبي كأي سوق سوق أخر من ثلاث عناصر هي السلعة و النقود و المتعاملون فيهن و لكن الفارق هنا هو السلعة هي النقود الأجنبية و تقاس قيمتها بالنقود المحلية[2]، أما المتعاملون فيه فيتمثلون في عدة جهات حسب اختصاصها و طبيعة عملها و هم[3]:

أولا: البنك المركزي.

يتمثل الدور الأساسي لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف في تلبية احتياجات سياسات الدولة النقدية و المتمثلة أساسا في تعديل و تقليص تقلبات أسعار صرف العملات المحلية و حتى الأجنبية، و ذلك من خلال قيامه بعمليات شراء و بيع العملات في السوق المفتوحة باستخدام الودائع تحت الطلب بدلا من السندات المحلية.

ثانيا: البنوك التجارية و المؤسسات المالية غير المصرفية.

تعد البنوك إحدى أهم و أقدم المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة في سوق الصرف، حيث تكمن مهمتها الأساسية و تمكين العميل من تمويل أصوله مقومة بإحدى العملات إلى أصول مالية مقومة بعملة أخرى، إذ تقوم بالمقاصة و تحويل الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق، و تتوفر على أجهزة الإعلام الآلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية والعالمية. [4]

---

[1] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق، ص47.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص33 .

[3] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق، ص 50.

[4] قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص108.

أما المؤسسات المالية غير المصرفية فقد ظهرت كمتدخل في سوق الصرف في التسعينات و تقوم بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء بالنسبة لحساباتها الخاصة أو لزبائنها من مؤسسات و أفراد. [1]

ثالثا: سماسرة الصرف.

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء فاعلين في سوق الصرف بحيث لا يتدخلون لصالحهم الخاص، يقومون بتركيز أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية في العديد من البنوك أو المتعاملين الآخرين دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات، و يعتمد السماسرة في ذلك على ممارستهم و خبرتهم و معرفتهم لظروف السوق و حجم المخاطر التي قد تنجم عن عمليات الصرف.

رابعا: الأشخاص المستقلون.

برز دور المتعاملين المستقلين من خلال الانهيارات المتتالية التي شهدتها أسواق الأسهم و السندات العالمية، بحيث يقومون بعمليات تبديل هائلة بين العملات يوميا لتلبية احتياجاتهم المختلفة كتمويل رحلات السياح مثلا، فبعد التطور الهائل لشبكات الانترنت أصبح بإمكان أي فرد من أي مكان في العالم لديه جهاز حاسوب منزلي أن يتعامل بالعملات الأجنبية و بمبالغ قد لا تزيد عن 1000$ للصفقة.

خامسا: صناديق التحوط.

يقصد بالتحوط خفض عدم اليقين بأسعار الصرف المستقبلية و ذلك بتغطية رهان برهان مواز، فعلى سبيل المثال قد تقوم شركة أبريطانية باستثمار أموالها بالخارج، بمطابقة استثمارها في احد البلدان مع ما يكافئها من قروض في

[1] قطوش بشرى، مرجع سابق، ص45.

البلد الذي يتم فيه الاستثمار، و تهدف من جراء ذلك خفض نسبة تعرضها لخسائر ناتجة عن تقلبات أسعار العملة، فإذا نتج عن تقلبات أسعار الصرف انخفاض في قيمة أصول الشركة مقومة بالجنيه الإسترليني تنخفض فيه التزاماتها بنفس العملة بقدر متزامن، و غالبا ما نستعمل حقوق البيع و الشراء (الخيارات) كأداة تحوط، و يودع الأشخاص من ذوي الثروات مبالغ ضخمة في هذه الصناديق لاستخدامها كغطاء. [1]

الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف.

يتميز سوق الصرف بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- سوق الصرف سوق عالمي، بحيث يمكن اعتباره سوق شبكي يمكنه تجاوز الحيز الاقتصادي المحلي و كذلك اختلاف التوقيت بين الدول و يساهم في توحيد الاقتصاد العالمي.
- ليس لسوق الصرف مكان جغرافي محدد، فهو سوق افتراضي تكون السلعة في حد ذاتها كموضوع للتبادل غير موجودة.
- سوق واسع و عميق و عالي السيولة، بحيث يعتبر الأكبر في العالم و يفوق بحوالي 5,32 مرة من جميع أسواق الأسهم.
- وسائل تحويل جد متطورة و أنظمة الكترونية تسمح بتنفيذ و تسجيل العمليات بسرعة.
- عدم تحمل سوق الصرف لنفقات النقل فهي تتم عن طريق أرصدة البنوك.

[1] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سابق، ص ص 52/51.

- تجانس العملات تجانسا تاما بين جميع وحداتها*، و عليه يدخل سوق الصرف ضمن قائمة أسواق المنافسة الكاملة.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف و أنواعه.

لسوق الصرف بنوعيه وظائف معينة تتمثل في:

الفرع الأول: وظائف سوق الصرف.

يقوم سوق الصرف بالوظائف التالية[1]:

- تسوية المدفوعات الدولية، فسوق الصرف يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى و تسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة.

- توفير الصرف و الائتمان لتسوية المدفوعات الدولية في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تقدم قروضا للمصدر و المستورد إلى أن تتم عملية البيع و الشراء* فضلا عن تمويلها لتحركات رأس المال القصير و الطويل الأجل.

- تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة من خلال تلاقي قوى العرض و الطلب و تكوين نقطة توازن.

- توفير التسهيلات لتغطية مخاطر الصرف، إن عامل المدفوعات الآجلة بين الأعوان الاقتصاديين و كذا عدم الاستقرار النقدي يترجم لنا التعرض لخطر الصرف الذي تجنبه من خلال التغطية أو التعرض له قصد تحقيق ربح أي المضاربة* .

---

* التجانس بين العملات معناه لها نفس قوة الإبراء القانونية.

[1] قسول فاطمة، مرجع سابق، ص ص 29/28.

*بما ان عملية تدفق السلع بين البائع و المشتري تاخذ مدة لابد من جهة تمول عملية التبادل.

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف.

لسوق الصرف نوعين، سوق صرف عاجل و اجل[1].

أولا: سوق الصرف العاجل (الآني): .the spot exchange market

تستحوذ العمليات الآنية في سوق الصرف على الاهتمام الأكبر لأن تحركاتها مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات، إضافة إلى ما تتيحه من معلومات عن كمية النقود.

وعليه فسوق الصرف العاجل هو السوق الذي يتم فيه التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة أي يكون على أساس بيع و شراء العملات بالسعر السائد عند العقد، و عادة ما يتم التسليم و التسلم خلال يومي عمل كحد أقصى.

ثانيا: سوق الصرف الآجل: forward exchange market

لقد تطورت أسواق الصرف الآجل كثيرا منذ انتشار أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم و ذلك تحوطا من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية من خلال تقليلها للمخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين و طلب المصدرين على العملات الأجنبية عند سعر صرف معين.

وعليه فسوق الصرف الآجل هو السوق الذي يتم فيه الاتفاق الحالي على أوامر الصرف الأجنبي بناءا على شروط محددة يوم عقد الصفقة على أن يتم التنفيذ بعد مرور يومي عمل بعد هذا اليوم، وسمى سعر الصرف في هذه الحالة بالصرف الآجل و الذي يختلف عن السعر العاجل عند إتمام عملية التبادل، وعليه يمكن وضع القاعدة التالية لسعر الصرف الآجل: [2]

---

[1] عبد الحسين الغالبي، مرجع سابق، ص 34.

[2] الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص106.

*المرابحة معناها أن ثمن التأجيل يكون موجبا.

*الوضعية هي الحالة التي يكون فيها ثمن التأجيل سالبا.

سعر الصرف الآجل= سعر الصرف العاجل + المرابحة * (في حالة سعر الصرف الآجل اكبر من سعر الصرف العاجل).

سعر الصرف الآجل= سعر الصرف العاجل + الوضعية* (اذا كان سعر الصرف الآجل اقل من سعر الصرف العاجل).

المطلب الثالث: معاملات سوق الصرف الأجنبي.

تتم في سوق الصرف الأجنبي مجموعة من المعاملات سواء في سوق الصرف الآجل او العاجل، بحيث نميز بين نوعين من المعاملات: المعاملات التقليدية في سوق ما بين البنوك و تشمل المعاملات الفورية و الآجلة، و المعاملات المشتقة التي تضم كلا من العقود المستقبلية، عقود الخيارات و مقايضات العملة[1].

الفرع الأول: المعاملات التقليدية.

تختلف المعاملات التقليدية في السوق العاجل عن تلك المعاملات في السوق الآجل:

أولا: المعاملات التقليدية في السوق العاجل

تتمثل المعاملات التقليدية في السوق العاجل أساسا في ثلاث معاملات، المراجحة الفورية أو التحكيم، المقاصة و المضاربة.

1- المراجحة الفورية (التحكيم):

نعين بالمراجحة الفورية استغلال الانحرافات في أسعار عملة من العملات بين مختلف الأسواق من أجل تحقيق مكاسب، حيث يحاول الشخص الذي يلجأ الى المراجحة أو التحكيم بخلاف المضارب استخراج ربح يستفيد منه من خلال شراء عملة معينة في السوق التي تكون فيها الأسعار منخفضة نسبيا

[1] قسول فاطمة، مرجع سابق، ص ص 36/33.

و إعادة بيعها فورا في السوق الذي فيها الأسعار مرتفعة، و هكذا يبقى سعر الصرف بين العملتين متقاربا بين مختلف أسواق الصرف.

2 – المقاصة:

تقوم البنوك بعمليات المقاصة لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير فقل ما يلجأ المصدرون الى التعامل المباشر فيما بينهم بحيث يكون مع البنوك المتواجدة في بلداتهم، و بالتالي تقوم البنوك بتسوية المبالغ الدائنة و المدينة بالعملة التي يريدها المتعاملون.

3– المضاربة:

تكون المضاربة عندما يقوم المتعاملون في سوق الصرف بشراء العملات التي يتوقعون ارتفاع قيمتها، و بيع تلك التي يتوقعون انخفاض قيمتها و يمكن أن يتوقع المضاربون ضغوطا إضافية و ذلك من خلال بيعهم للعملة بكميات كبيرة و مبادلتها بعملات أخرى.

ثانيا: المعاملات التقليدية في السوق الآجل:

أما المعاملات التقليدية في السوق الآجل فتتمثل في التغطية، المضاربة، و المراجحة الآجلة:

1– التغطية:

تنشأ مخاطر الصرف من وجود الفجوات الزمنية بين تاريخ عقد الصفقة و تاريخ التسوية التي تشكل مصدرا لتقلبات الصرف، و يسبب حالة عدم التأكد من التعرض للخطر يبحث العون الاقتصادي عن التغطية ضد مخاطر الصرف من خلال إبرام اتفاق يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، و بالتالي يتحدد حاضرا المبلغ بدلالة العملة الوطنية المستحقة في تاريخ لاحق في حالتي البيع من قبل المصدر و الشراء من قبل

المستورد الذي أصبح يعلم بالضبط المبلغ الذي سيدفعه لاحقا معبرا عنه بالعملة المحلية.

2- المضاربة:

إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفا من تحمل الخسارة فان عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل لعملة ما، فالمضارب يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر و الأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق الشيء الذي يمكنه من تحقيق مكاسب من خلال شرائه لكميات أكبر من العملة التي يتوقعون ارتفاع سعر بيعها.

3- المراجحة الآجلة:

تكون المراجحة الآجلة بشراء العملة الأجنبية في السوق الحاضرة و بيعها في السوق الآجلة بشكل متزامن بهدف توزيع الأموال بين مختلف أسواق الصرف من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن و تجنب المخاطر في نفس الوقت.

الفرع الثاني: المعاملات المشتقة.

إضافة إلى المعاملات التقليدية في سوق الصرف الآجل هناك ثلاثة بدائل مشتقة حديثة تهدف إلى التغطية من خطر الصرف من جهة و تحقيق أكبر عائد ممكن من جهة أخرى، تشمل هذه المعاملات: العقود المستقبلية، الخيارات و عقود المبادلات و يتم تداولها أما في البورصات المنظمة وفق شروط محددة أو في الأسواق خارج البورصات وفق شروط قابلة.

أولا: العقود الآجلة.

العقد الآجل عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما بائع والآخر مشتري لبيع أو شراء أداة مالية أو عملة أجنبية أو سلعة في تاريخ محدد مستقبلا بسعر متفق

عليه، فهي بذلك عقود ذات طرفين يحتمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود، وباختصار هي اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين وتعتبر العقود الآجلة مشتقة بسيطة.[1]

ثانيا: العقود المستقبلية.

تشبه العقود الآجلة فهي نمطية يتم الاتفاق فيها على شراء أو بيع كمية من أصول الصرف الأجنبي وفق شروط محددة، إلا أن الاختلاف الجوهري بينهما يكمن في أن تداول العقود الآجلة يتم بالتراضي في حين أن تداول العقود المستقبلية يتم في البورصات المنظمة من خلال مزاد علني مفتوح وفق شروط تسوية محددة.

ثالثا: الخيارات.

هي عقود تعطيه المشتري الحق و ليس التعهد في شراء أو بيع كمية محددة من أصول الصرف بسعر معين عند موعد محدد، ويمكن أن نميز بين نوعين لعقود الخيار، خيار قابل للتعامل و الذي يتم في السوق المنظم و يتميز بتثبيت المبلغ و الكمية المتداولة للعملات و تاريخ التنفيذ، و خيار غير قابل الذي يتم في سوق يكون فيه إجراء الصفقات بالتراضي.

رابعا: المبادلات.

يعود منشأ عقود المبادلات إلى سنة 1970 في بريطانيا حيث طوّر تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات.

[1] بلعزوز بن علي، "**استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**"، مجلة الباحث، العدد 07، سنة2010، ص 339.

فعقود المبادلات هي اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية في الحاضر على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا.[1]

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 338.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية لسعر الصرف وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم سعر الصرف الذي تعدد وفي الأخير انصب في "العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى"، مع إبراز العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف ومختلف صيغه.

ولضبط سبب اختلاف سعر الصرف بين الدول تناولنا النظريات المفسرة لسعر الصرف وأهم الترتيبات التي تخضع لها الأنظمة.

وفي الأخير لم نهمل سوق سعر الصرف الذي هو "سوق افتراضي يتم فيه شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، "وهو الآخر لديه خصائص تميزه عن باقي الأسواق مثلا أنه ليس مكان جغرافي وأنه سوق عالمي إلى آخره من الخصائص وتتم فيه مختلف المعاملات.

وللولوج إلى موضوع البحث ندرس سياسة سعر الصرف في الجزائر في فصلنا الثاني.

تمهيد

الجزائر في الآونة الأخيرة تعاني من أزمة تمثلت في التدهور المتوالي للدينار الجزائري وبدأت تظهر بصورة واضحة ابتداء من سنة 2010، فظهرت عدة مشاكل وراء هذا التدهور كارتفاع مستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار البنزين إلى غير ذلك الأمر الذي أدى بالدولة إلى البحث عن سبل للخروج منها، فاختارت مثلا سياسية ربط الأحزمة كما سمتها هي " سياسة التقشف"، فكانت هذه السياسة ظالمة للشعب الجزائري لأن من إجراءاتها تسريح العديد من العمال ذوي الطبقات المتوسطة والضعيفة وبالتالي تشريد كثير من العائلات، التخفيض في ميزانية الدولة وبالتالي يتبعها ميزانيات الجماعات المحلية وهذا على حساب أشياء ضرورية كان لابد من ظهورها في الميزانية إلى غير ذلك من الإجراءات التي راح ضحيتها الشعب.

وللأسباب سالفة الذكر قمنا بدراسة وتحليل أسباب هذه الأزمة أولا ثم البحث عن المعالجة لذلك سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تقلب قيمة الدينار الجزائري في الفترة (2010-2016).

المبحث الثاني: انعكاسات انخفاض قيمة الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث: دراسة استشرافية لتحسين قيمة الدينار (لمواجهة انخفاض قيمة الدينار).

المبحث الأول: تحليل تقلب قيمة الدينار الجزائري للفترة (2010-2016)

يتضمن هذا المبحث كل من تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وتدهور سعر برميل النفط بالدولارو في الأخير إبراز أسباب انخفاض الدينار الجزائري.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري (2010-2016).

لتوضيح أهم المحطات التي حدث فيها تغير سعر صرف الدينار الجزائري نستند على الجدول المبين أدناه، والذي يحتوي على سعر صرف الدينار في نهاية كل سنة مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي كمايلي:

الجدول رقم (3-1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري (2010 – 2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	74,335	75,110	79,032	78,331	87,080	106,900	110,013

المصدر : بتصرف من الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر سنوات (2010- 2016)

نلاحظ من خلال الجدول منذ سنة 2010 بدأ الدينار الجزائري في التراجع من 74,335 دينار للدولار حتى وصل إلى 78,331 دينار للدولار سنة 2013 والسبب راجع لانخفاض أسعار النفط في السوق الدولي وذلك للإجراءات التي قامت بها أمريكا في معالجة أزمة الرهن العقاري سنة 2008، حيث كانت نتائج هذه الأخيرة ستلحق بالجزائر بعد حوالي أربع سنوات.

يواصل هذا التراجع مسراه في قيمة الدينار الجزائري بسرعة ابتداء من سنة 2014 ليقفز من 87,080 دينار للدولار إلى 110,013 دينار للدولار سنة 2016وذلك ناتج عن الإجراء الذي قام به البنك الجزائري وهو التخفيض الإداري للدينار لتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية هذا من جهة، ومن جهة ثانية للحد من الواردات حيث كانت 57 مليار دولار في 2014 وفي أواخر 2015 وصلت إلى65,4 مليار دولار، على أساس أن الاستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتوج الأجنبي في السوق الوطنية لأنه يصبح سعرها أعلى.[1]

المطلب الثاني: تغيرات سعر برميل النفط (2010- 2016).

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل التغيرات الحاصلة في حقل النفط منذ سنة 2010 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تغيرات سعر برميل النفط (2010- 2016)

الوحدة: الدولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر برميل النفط	88	109	106	98	102	48

المصدر: بتصرف من الطالبتين والاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي

نلاحظ أن سعر برميل النفط ابتداء من وقبل 2010 في ارتفاع مستمر حتى وصل إلى أعلى سعر 109 دولار للبرميل سنة 2011، ليبدأ في الانخفاض سنتي 2012 و2013 وهذا راجع إلى أزمة الرهن العقاري في أمريكا والتي تعود جذورها إلى سنة 2008 لكن اقتصاد الجزائر تأثره بهذه الأزمة كان بعد أربع سنوات فيما بعد.

[1] بشير مصيطفى، "**اقتصادنا الفرصة المتبقية**"، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 43.

كما نلاحظ أن في سنة 2014 كان سعر البرميل 102 دولار ليسقط سعره السقوط الحر سنة 2015 إلى 48 دولار للبرميل بما في ذلك سلة الأوبيك بسبب العوامل الرئيسية المتمثلة في فشل المنظمة في إدارة حصص الإنتاج و القرار الروسي بالسير على خطى المنظمة فيما له علاقة بالمعروض هذا من جهة وإلى إستراتيجية كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتقليص الطلب من الأسواق الخارجية من 60 بالمائة إلى 15 بالمائة فقط حاليا، دون أن نتجاهل العراق التي بلغ سقف 33 مليون برميل يومي سنة 2015، وأخيرا استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العاجلة (سبوت) من حقول في ليبيا وسوريا لا تخضع لسلة الحكومة .

كل هذه العوامل كافية كي تكون سببا في اللعب بالأسواق النفطية من قبل الأجانب.[1]

المطلب الثالث: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

ومما سبق التطرق إليه وتحليل تغيرات سعر برميل النفط و تدهور قيمة الدينار الجزائري نشير إلى الأسباب الظاهرة والخفية التي أدت إلى انخفاضه في الفترة (2010-2016):

- ✓ السبب المباشر الذي أدى إلى انهيار قيمة الدينار الجزائري هو تراجع أسعار النفط في السوق الدولي.
- ✓ هشاشة هيكلة نمط الإنتاج وذلك لاعتماده على إنتاج منتوج واحد ووحيد وتصديره إلى الأسواق الخارجي، أي انتهاج سياسة اقتصاد الريع.

[1] بشير مصيطفى، "**نهاية الريع –الأزمة والحل**" جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2016، ص 63.

✓ ابتعاد سعر صرف الدينار الجزائري عن قيمته الحقيقية تدخل بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف بعيدا عن أساسيات السوق النقدية جعل من سعر صرف الدينار سعر إداريا وليس معوما وسعرا فوق قيمته الحقيقية.

✓ التخفيض الإداري لقيمة العملة الوطنية من قبل بنك الجزائر، كان سببا في تأزم مشكلة انخفاض الدينار لأنه أنتهج من أجل تعويض الخسارة في الميزانية نتيجة انخفاض الجباية النفطية ومن جهة أخرى للحد من الواردات، ولكن في حقيقة كان لابد من انتهاجه لمعالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي وتشجيع التصدير حيث هذا الأخير هو هدف من أهداف السياسة النقدية.

✓ السوق الموازي كما سبب في تأزم الوضع الراهن، حيث عرض الدينار أعلى بكثير من الطلب عليه أدى إلى حالة عرض غير محدود، والسبب ضخامة السيولة في السوق الموازي خارج البنوك (حوالي 4500 مليار دينار) في مقابل طلب محدود بسبب ضعف استثمار القطاع الخاص وضعف ادخار العائلات وانعدام سوق الطلب على التمويل (البورصة)، مما أدى بصغار المستوردين إلى طرح الدينار في السوق الموازي لصالح الأورو مما ضاعف الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي زاد من قيمته مقابل الدينار.[1]

[1] بشير مصيطفى، "**اقتصادنا الفرصة المتبقية**"، مرجع سابق ص ص48 55.

المبحث الثاني: انعكاسات انخفاض قيمة الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

لا يمكن إيجاد حلول ومعالجة انخفاض قيمة الدينار دون أن نشير إلى انعكاسات سعر صرف الدينار على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولهذا السبب نتطرق في هذا المبحث إلى أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتضخم.

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

إن ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات مابين مقيمي البلاد وبقية العالم، هناك حسابات مهمان في ميزان المدفوعات هما الحساب الجاري وحساب رأس المال، فيحتوي الحساب الأول على الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات، ونجد في الحساب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمته من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن.[1]

ولدراسة أثر سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات نستدل بالجدول التالي الذي يبين تدهور ميزان المدفوعات للفترة (2010-2016)

الجدول رقم (3-3): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد ميزان المدفوعات	12,16	19,8	12,29	0,84	9,64-	30,96-

المصدر: بتصرف من الطالبتين من معطيات صندوق النقد الدولي

[1] الحجار بسام، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، مؤسسة دار الريحاني للنشر، بيروت، ط1، 1999، ص 135.

نلاحظ من خلال الجدول أن التدهور المتوالي في ميزان المدفوعات إلى غاية 2016 يتحدد بالظرف السيء لأسعار البترول والمرتبط هذا الأخير بعدد الدولارات الداخلة والخارجة من وإلى الجزائر التي تؤثر بطريقة مباشرة على ميزان المدفوعات.[1]

كما نلاحظ في سنة 2014 بدأت تظهر قيما سالبة ومخيفة لميزان المدفوعات حتى سنة 2016، الأمر الذي يرجع أساسا إلى العجز المؤكد في الميزان التجاري بـ 2,32 مليار دولار تحت الصفر سنة 2015 مبتعدا بكثير عن وضعية نهاية 2013 الذي حقق 2,931 مليار دولار فوق الصفر.*

كما أن هذا التراجع يفسر باحتياطي صرف الأجنبي، حيث بظهور القيم السالبة 2014 إلى 2015 كان قد فقد الاقتصاد الوطني ما يزيد عن 33 مليار دولار، حيث كانت في سنة 2014 سجل 193 مليار دولار لتصبح سنة 2015 مقدرة بـ159 مليار دولار تراجع بنسبة 15 بالمائة.** وعرف سنة 2016 عجزا يصل سقف 17,9 بالمائة من الناتج الداخل الخام.***

كما يجدر بنا الإشارة أن تراجع الصادرات خارج المحروقات بتقاطع تماما نتيجة تصدير النفط والغاز مع نفس الفترة للعام 2016 بنسبة لامست 38 بالمائة حيث انتقل الرقم من 91 مليار دولار إلى 5,5 مليار دولار في حالة المحروقات ومن 0,7 مليار دولار إلى 0,4 مليار دولار في حالة المنتجات الأخرى وهذا

[1] بشير مصيطفى، "**نهاية الريع – الأزمة والحل**"، مرجع سابق، ص 21.

* معلومات وزارة المالية، بيانات التجارة الخارجية للجزائر، فيفري 2015.

** محمد لكصاسي(محافظ البنك الجزائري)، تقرير السداسي الأول، 2015، ص05.

*** تقرير صندوق النقد الدولي، الصادر الخميس 19 ماي 2016، ص 07.

السنتين 2015 و2016، ومن جهة تزايد الواردات خارج خام النفط والغاز بنسبة لامست 300 بالمائة.*

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على التضخم.

إن التضخم هو الزيادة المستمرة للأسعار لفترة زمنية، حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المناقشة الخارجية، وفي نفس الوقت فأن الطلب على السلع المستوردة يتزايد مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف.[1]

فقي حالة الجزائر ولدراسة تغيرات معدل التضخم والمعبر عنه بواسطة الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تغيرات معدلات الأسعار التي يدفعها المستهلكون (2010-2016)

الوحدة: %سنويا

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدلات الأسعار	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4.78	5,5

المصدر: بتصرف من الطالبتين الاعتماد على معطيات البنك الدولي العالمي

نلاحظ من الجدول رقم (3-4) أن الأسعار التي يدفعها المستهلكون في ارتفاع مستمر حتى تصل سنة 2012 إلى 8,89% سنويا ونفسر هذه المرحلة

[1] زكي رمزي،"**دراسة في أثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية في البلاد العربية**"، جامعة الدول العربية، ص 60.

* تقرير الجمارك، جانفي- مارس، 2016، ص 02.

بالزيادات التي كانت تمنحها الدولة لمختلف الفئات فقد مست زيادات في رواتب المتقاعدين وزيادات في رواتب الأسلاك الأمنية المشتركة وقطاع التربية وقطاع الصحة، مع العلم أن كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك الأمر الذي يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة الأسعار.

كما نلاحظ الانخفاض الواضح في الأسعار ابتداء من سنة 2013 حيث سجل 3,25% سنويا ومن هذه السنة عاود الارتفاع التدريجي ليصل سنة 2016 إلى 5,5% سنويا وتسجل هذه النسبة نتيجة تراجع الدينار وربما بعد فترة قد يقترب من 10% سنويا.[1]

[1] بشير مصيطفى، "**نهاية الريع – الأزمة والحل**"، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثالث : دراسة استشرافية لتحسين قيمة الدينار (لمواجهة انخفاض قيمة الدينار)

لحماية الدينار الجزائري من مزيد من التراجع لابد من إتباع الإجراءات قصيرة الأجل وإجراءات متوسطة و بعيدة الأجل .

المطلب الأول : الإجراءات قصيرة الأجل .

تكمن هذه الإجراءات في النقاط التالية[1]:

الفرع الأول : الابتكار الجبائي .

وهو اقتراح وزارة منتدبة للجباية في أول تغيير حكومي قادم وظيفتها إيجاد موارد جديدة للجباية، و تحقيق التحصيل الأمثل للضرائب ، فلقد بات من المستعجل إعادة النظر في نظام التحصيل الجبائي عن طريق تطوير الإدارة الجبائية بدل نسب الضريبة التي مازالت تتغير في كل قانون مالية جديد .

الفرع الثاني: وضع قائمة رمادية للإستراد .

وذلك عن طريق تطبيق حواجز غير جمركية على كل السلع و الخدمات للحد من الواردات، بحيث تكون هذه الحواجز من حيث نوعية المنتوج، معيارية السلامة الصحية، معيارية التغليف، معيارية عدم التأثير على البيئة، معيارية منشأ المنتوج، معيارية رشادة استهلاك الإدارات الحكومية و الوزارات، معيارية أولوية الاستهلاك بالنسبة للعائلة الجزائرية .

[1] بشير مصيطفى ، "**نهاية الريع ، الأزمة و الحل**" ، مرجع سابق ، ص 15

بالإضافة إلى تصميم حواجز جمركية جديدة (رسوم و غير رسوم) للحد من فائض الاستيراد و للرفع من تنافسية المنتجات الوطنية المعدة لتلبية الطلب الداخلي .

الفرع الثالث : تبسيط إجراءات تأسيس الشركات المصغرة و هذا لامتصاص السيولة ، مع تحرير الاستثمار من عائق البيروقراطي و تشجيع الإنتاج المحلي بدل الاستيراد و إطلاق منظومة ذكية لمتابعة استثمارات الإنتاج .

الفرع الرابع : ترسيم سوق الصرف الموازية.

وذلك بفتح محلات الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري و يتم ذلك من خلال ضبط السوق الوطنية بتخفيض الأعباء الجبائية على قطاع التجارة لإدماج السوق الموازية في الإقصاد الرسمي ما يسمح بمراقبتها على سلم التجارة الخارجية وأن تتم عصرنة قطاع التجارة بوسائل الرصد و رقابة الأسعار والتكوين على منظومة الرقابة[1].

فالسوق الموازي يختزن كتلة نقدية مهمة تزيد قليلا عن 34 مليار دولار أي 27 % من حجم النقد المتداول في الاقتصاد و 46 % من إجمالي النشاط وعليه لم يعد هذا القطاع قطاعا غير رسميا فقط بل اقتصادا موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق و تشكيل القيمة و رأس المال[2].

ولتقليل المخاطر التي قد تتطور في اتجاه هذا القطاع يجدر تطبيق آليات تصحيح الاقتصاد الوطني على مرحلتين هما :

[1] بشير مصيطفى، "**نهاية الريع،الأزمة و الحل**" مرجع السابق ، ص 25

[2] بشير مصيطفى ، "**إقتصادنا الفرصة المتبقية**"، مرجع سابق ، ص 43 .

أولا : تطهير السوق النقدية بإطلاق دينار جزائري جديد لامتصاص السيولة و دعم سعر الصرف **إزاء العملات الأخرى و إدارة التضخم الناجم عن عرض النقد بنقد .**

ثانيا : ضبط مؤشرات الاقتصاد الكلي بتطبيق معايير رفع العائد على الاستثمار في الاقتصاد الرسمي التكاليف و أعباء الإنتاج و من ثمة الأسعار لإعادة دمج العائدات في الطلب الكلي الفعال على منتجات الاقتصاد الرسمي و من ثم إدارة القطاع الموازي على أساس ذكي و منافس.[1]

الفرع الخامس : تحرير السوق النقدية بتحرير سعر الفائدة.

إن سعر الفائدة هو عنوان السياسة النقدية عن طريق السوق المفتوحة وفي غياب سوق مالي نشط تظل البنوك التجارية ملاذ الحكومات في تصحيح الاستثمار وإدارة السيولة ، فقد عمدت الجزائر ولو متأخرة خطوة تشير إلى التحول من استخدام سعر الصرف في التصحيح المالي للدولة إلى استخدام سعر الفائدة من خلال حفظ الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في قطاعات إنتاجية و خدمية لفترة تصل إلى 5 سنوات وسط العام 2016.[2]

وعليه فتحرير سعر الفائدة يكمن في إلحاق الفائدة بالتغير على أساس عائد رأس المال و هو ما يعني قاعدة الربح أو المشاركة المالية و ليس نقل عبئ الفائدة من المستثمر إلى الخزينة، وهكذا كلما عمدت السلطات النقدية إلى خفض سعر الفائدة نحو الصفر كلما اقتربت الأسواق (النقدي، المالي، العمل، السلع والخدمات) من بعضها بعيدا عن فخ السيولة و قريبا من سوق الإنتاج بشرط حفز

[1] بشير مصيطفى ، "**إقتصادنا الفرصة المتبقية**" مرجع سابق ، ص 44 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 63/62.

رأس المال المشارك (المخاطر) عبر سوق رأس المال و سوق الأوراق المالية و هو ما اقتنعت به الحكومات في الدول الصناعية و لكن قبل سنوات من الآن.[1]

الفرع السادس : إطلاق منتجات بنكية مبنية على المشاركة و المضاربة أي تشجيع قاعدة رأس المال المخاطر، و احتساب العمل في رأس مال الشركات.

الفرع السابع : وقف نزيف النقد الأجنبي عبر البوابات التي باتت اليوم أكثر وضوحا و خاصة بوابة التجارة الخارجية و التحويلات للخارجة، وإدارة أكثر رشادة للإنفاق على النشاطات ذات الصلة بالأسواق الخارجية و إدارة جديدة للدعم الحكومي و تكرير المحروقات الأمر يستدعي تدقيقا فنيا في هيكل الواردات ومقارنته بإمكانية البلاد سواء تعلق الأمر بالإنتاج الوطني أو التسيير المؤسساتي .

الفرع الثامن: تنويع الاقتصاد .

فهي ضرورة حتمية بعد الأزمة النفطية الأخيرة، فحسب توقعات الخبراء سنة 2050 هي السنة الأخيرة لاستغلال النفط في الجزائر بسبب نفاذ احتياطي البترول، بالإضافة إلى منع استخدام المواد الملوثة للبيئة من طرف الميثاق الدولي للطاقات المتجددة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي في البحث عن طاقات صديقة للبيئة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

فعلى سبيل المثال وكفكرة جديدة لتنويع الاقتصاد نجد فكرة تدشين مصنع الحديد و الصلب "بلارة" الذي تشارك فيه دولة قطر الجزائر لإنتاج 4 مليون طن سنويا من الحديد ، الحدث مهم جدا من زاوية نظر التصدير خارج المحروقات و تنويع الاقتصاد.

[1] بشير مصيطفى ، "**إقتصادنا الفرصة المتبقية**"، مرجع سابق ، ص 64 .

المطلب الثاني: الإجراءات متوسطة و بعيدة المدى.

إن الحلول الإستعجالية لوحدها غير كافية للنهوض بالاقتصاد وحصد نوع من حلول التنمية حتى ولو الشيء القليل، فالحلول قريبة المدى تظل الخطوة الأولى نحو الحل النهائي، لذا الأغنى عن السياسات السنوية بحيث يمكن هنا الاستفادة من أدوات اليقظة الإستراتيجية في التجارة الخارجية مع تفعيل رؤية الجزائر 2030 و نموذج النمو 2019 الذي قامت بإعدادهما كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالإستشراق والإحصائيات بالجزائر في أوت 2013 واللذان استهدفا نموا مستديما بين 7و10 % مع الإقلاع الاقتصادي في2019 يحفز القطاعات الراكدة و أخيرا النشوء في 2030 عبر تطبيق معايير الانتقال إلى مجموعة الدول الصاعدة[1] .

وقد حاولنا من خلال النقاط التالية حصر مجموعة من الحلول متوسطة المدى من شأنها تحسين وضعية الاقتصاد المحلي مما يحسن من وضعية الصرف المحلية :

الفرع الأول: الإقلاع و النشوء بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي من دون سقف النمو مثل الفلاحة أو الصناعة، الصناعة (المنشأة الصغرى والمتوسطة)، المحروقات (التحويل والبيتروكيمياء)، المناجم (الاستخراج والتحويل)، الخدمات(البنوك ، السياحة بأنواعها)، المعلومات (الاتصال وتكنولوجيا المعلومات)[2].

[1] بشير مصيطفى ، "**نهاية الريع ، الأزمة و الحل**" ، مرجع سابق، ص 25 .

[2] المرجع نفسه، ص 27.

الفـرع الثـاني: فكـرة الجزائـر الغـد أو اليقظـة الاقتصـادية، وذلـك مـن خـلال تنظـيم حـوار تشـاوري دوري مـنظم بـين البلـديات و الولايـات بحيـث تكـون فـي أخـر الحـوار واللقـاء نشـرية اليقظـة والتـي تكـون عبـارة عـن توصـيات ترسـل إلـى جميـع مستويات الدولة لمدة لا تقل عن 15 سنة .

فـي نهايـة السـنة تصـدر كـل ولايـة مـا يسـمى ب " كتـاب النمـو" الخـاص بهـا وكلها تحمل صفة التطبيق.

التخطـيط الإقليمـي أو مـا سـماها الخبيـر الاقتصـادي بشـير مصـطيفى بـ " يقظـة الإقلـيم " مـن خـلال تشـابك كـل البلـديات و الولايـات للتنسـيق بينهـا لتكملـة برنـامج النمـو، وعليـه وبعـد 15 سـنة ومـع تنسـيق وإدمـاج ومسـاعدة المجتمـع المـدني مع الحكومة ستكون هناك رؤية أخرى للمستقبل.

الفـرع الثالـث : الإقـلاع عـام 2021 و فرصـة للصـعود أي النشـوء في 2030 إذا استملنا خطة الطريق المبنية على المفاتيح الخمسة للنمو أي[1]:

- نموذج قياسي للإستشراف 2050 .
- تطبيقات المعرفة في الأداء الاقتصادي.
- الابتكار ونظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال.
- تجسيد العلاقة بين البحث العلمي و الإنتاج .
- الإدارة الحديثة للمؤسسة المنتجة.

الفرع الرابع : إستشراف السياحة.

للسـياحة صـلة بجميـع أسـواق الاقتصـاد، النـاتج الـداخلي الخـام، التشـغيل الجبايـة، المـوارد مـن النقـد الأجنبـي، ولهـذا تطـرح مفـاتيح اليقظـة السياسـية كموضـوع

[1] بشير مصيطفي ، "**نهاية الريع ، الأزمة و الحل**" ، مرجع سابق ص79.

للتصميم و التنفيذ بدل التفكير التقليدي الذي لم يقدم للفعل السياسي شيئا ملموسا وعليه لابد من تحريك هذا القطاع انطلاقا من:

أولا : أطلاق برنامج وظيفي للسياحة الداخلية:[1]

وذلك من خلال تطوير سياحة داخلية متناسبة مع دخل العائلات و تطوير هياكل استقبال سياحي متناسبة مع خصوصية العائلات الجزائرية ،تطوير اختيارات السياحة الداخلية (الدينية، الثقافية، التاريخية، الصحراوية، الرياضية) تفعيل السياحة الموجهة للشباب، تكييف السياحة مع مناسبات العطل والأعياد تسهيل الإجراءات الإقامة والإجراءات الإدارية، عناية مميزة بالسياحة الصحراوية ربط الخدمات السياحية بمنظومة الخدمات الاجتماعية للمؤسسات.

هذا بالإضافة إلى تطوير مراكز تكوين السياحي، التحسيس والإعلام استغلال المهرجانات والأعياد التقليدية وتأسيس جمعيات ذات اهتمام سياحي .

ثانيا: الصناعة السياحية مبنية على المعرفة :

أي تطوير السلسلة السياحية من خلال إطلاق ميثاق التطوير السياحي، منظومة متابعة الاستثمار السياحي والدخول بسرعة في منظومة السياحة الإلكترونية .

بالإضافة إلى فكرة الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص كفرصة أخرى للفعل السياحي من خلال رخص الشركات الكبرى (الترخيص المعتمد أو الوكالات المعتمدة)، الاندماج التجاري (التسويق) المجموعات السياحية ذات المصلحة الربحية المشتركة (التكامل) والاستشارة إطلاق إستراتيجية للاتصال و التواصل السياحي، كما لابد من إعادة النظر

[1] بشير مصيطفي ، "**اقتصادنا للفرصة المتبقية**" ، مرجع السابق ، ص 86.

في منظومة الاستثمار السياحي بالتوجه مباشرة إلى إدماج السياحة في مخططات العمران والمدن و تطوير العقار السياحي، إطلاق منتجات مالية متكيفة مع النشاط السياحي، إطلاق منتجات بنكية خاصة بالمناطق السياحية لغرض الجذب السياحي ، مع إطلاق صندوق ضمان قروض السياحة إلى جانب بنك الاستثمار السياحي وإطلاق خلايا اليقظة السياحية في الولايات .

الفرع الخامس: الخوصصة.

لم تكن لفكرة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص أن تبرز في بلادنا في هذا الوقت لو لا التحديات الجديدة في سوق النفط، ففكرة فتح رأس المال العام على القطاع الخاص تمكننا من تسجيل نقاط متقدمة على سلم النمو الاقتصادي من جهة و رفاهية السكان من جهة ثانية ، بحيث ستربح البلاد على صعيد الجباية بتعويض جزء من الاستثمار الحكومي المبني على الجباية النفطية باستثمار مبني على جباية القطاع الخاص ، و منه ستربح الدولة على صعيد توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة و خاصة البنى القاعدية كثيفة رأس المال و التشغيل منتفعة بدراسة المخاطر ورشادة القرار التي يتمتع بها القطاع الخاص[1].

الفرع السادس : الصندوق الوطني للزكاة (فاز)

أطلقت الجزائر عام 2003 تجربة متميزة هي صندوق الزكاة الذي استطاع في أخر حصيلة له جمع 1،4 مليار دينار أي 177 مليون دولار من الناتج الداخلي الخام للجزائر ، ما يعني أن النسبة عالية من وعاء الزكاة الجزائريين

[1] بشير مصيطفى ، "**نهاية الريع ، الأزمة و الحل**" ، مرجع سابق ، ص ص 98/97.

لازالت خارج التنظيم المالي المؤدي إلى كفاءة رأس المال الذي خلقه الله تعالى لتحسين حياة الناس أي تحقيق معيارية الرفاهية[1].

وعليه لابد من إقناع الهيئات ذات العلاقة بمالية الدولة بجدوى نموذج النمو الذي يتسع لفريضة الزكاة كأداة جبائية عالية التأثير ثم إقناع دافعي الزكاة (أفراد / مؤسسات) بضرورة تنظيم التحصيل في شكل صندوق سيادي وطني يسمح بتحقيق أهداف الزكاة في مقاومة الفقر و إطلاق فرص تنمية و تشغيل جديدة يستفيد منها الجميع بما في ذلك الحكومة هذا كمرحلة أولى.

وفي مرحلة ثانية يتم تشكيل فريق العمل الذي عليه إنجاز الدراسة التقنية للمشروع في ترافق مع دراسة السوق و إطلاق قاعدة بيانات نسميها بيانات الزكاة.

وكمرحلة ثالثة يتم فيها التأطير الشرعي والتشريعي للمؤسسة للاندماج في قوانين الدولة (القانون التجاري، قانون الاستثمار وقانون الجباية) وعليه تتم عملية إطلاق الصندوق وفق الشروط الشرعية و التشريعية اللازمة [2] .

[1] بشير مصيطفى ، "**اقتصادنا الفرصة المتبقية**" ، مرجع سابق ، ص102

[2] بشير مصيطفى ، إ"**قتصادنا الفرصة المتبقية**"،مرجع سابق ، ص103.

خلاصة

يتضح لنا في هذا الفصل كل ماكنا نسمو إليه من بداية الموضوع فعند تحليلنا لتقلب قيمة الدينار الجزائري وجدنا أن التدهور واضح كل الوضوح وذلك انطلاقا من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وبربط هذا التدهور بسعر برميل النفط في نفس الفترة (2010-2016) توصلنا إلى هناك تطابق بين تراجع قيمة الدينار وانخفاض سعر البرميل النفطي لذا هو سبب مباشر يؤثر فيه الأمر الذي جعلنا نبحث عن الأسباب الخفية فمثلا اعتماد الجزائر على مصدر واحد للحصول على العملة الصعبة أي الاقتصاد الريعي، عدم اهتمام بالأسواق الموازية التي تتداول فيها أكبر كتلة نقدية أدت إلى رفع قيمة العملة الأجنبية على حساب العملة الوطنية.

مع الإشارة أن هذا التراجع في أسعار البترول انعكس على بعض المؤشرات الاقتصادية مثلا انخفاض دخول العملة الأجنبية إلى الجزائر الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير وارتفاع التضخم من جهة أخرى.

ومما سبق ولإيجاد الحلول الجذرية لهذه الأزمة قمنا بالدراسة الاستشرافية التي تتضمن إجراءات تصحيحية قصيرة الأجل، مثل الابتكار، تنويع الإنتاج استعمال البطاقة الرمادية، والقيام من جهة ثانية بإجراءات تصحيحية متوسطة وبعيدة الأجل مثل صندوق الزكاة، الخوصصة....إلخ

تمهيد

مرت الجزائر منذ استقلالها بعدة مراحل وخطوات في ما يخص نظام سعر صرف الدينار الجزائري وذلك انطلاقا من نظام الثبات والربط بالفرنك الفرنسي مباشرة بعد الاستقلال، إلى نظام الربط إلى سلة من العملات بداية من 1973، وصولا إلى نظام التسيير الديناميكي للدينار في نهاية 1987، وذلك بإدخال جملة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في مجال سياسة الصرف، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من 1994، ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك وذلك لانتهاج نظام الصرف العائم المدار في إطار نظام رقابة على الصرف للسعي لتحقيق استقرار للدينار مع قابلية تحويله في مجال المعاملات الجارية.

وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل بشيء من التفصيل في:

المبحث الأول: تطور سياسة صرف الدينار الجزائري.

المبحث الثاني: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور سياسة صرف الدينار الجزائري

لقد تبنت الجزائر خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى اتخاذه شكلا من أشكال التعويم، فقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيقا لعدة نظم لسعر الصرف من سعر صرف ثابت مستقر مرفوق بنظام تسيير مخطط مركزي ورقابة صارمة على الصرف إلى سعر صرف مرن كان كضرورة حتمية للتوجه نحو اقتصاد السوق ولمواجهة الأزمات التي مست الاقتصاد المحلي خاصة الأزمات البترولية .

المطلب الأول: مرحلة ربط وثبات الدينار بعملة واحدة (1964-1970).

ميز مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة تبعية الجزائر لمنطقة الفرنك الفرنسي وهذا حسب ما نصت عليه اتفاقيات ايفيان للسلام في شقها المتعلق بالتعاون ما بين فرنسا والجزائر المستقلة على مايلي: "... **تبقى الجزائر مرتبطة بمنطقة الفرنك الفرنسي، ويكون لها عملتها الخاصة بها وحيازاتها الذاتية من العملات الصعبة وسيكون هناك حرية في التحويلات بين فرنسا والجزائر بما يتلاءم مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**..." [1] مع وجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية داخل هذه المنطقة والمناطق الأخرى أي وضع قيود وحدود لتنقل عملتها خارج هذه المنطقة مع وجود الحرية التامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال داخل حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963.

هروب رؤوس الأموال إلى الخارج أجبر الأطراف الفاعلة في الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب

[1] Les accords d'Evian, le paragraphe3, point1°, section B «de la coopération entre la France et l'Algérie »,cité par ; Mohamed-cherif Ilmane, les trois phases de développement du système bancaire et monétaire Algérien : cinquante ansd' expériences de développement Etat-Economie-Société,p.7.

القانون رقم 62-144 في 1962/12/13 ليتم بعدها إصدار الدينار الجزائري كعملة و وطنية في 1964/04/10 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها كعضو في صندوق النقد الدولي[1] ،بحيث كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافئ عملته بوزن محدد من الذهب أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب بحكم أن نظام النقد الدولي خلال هذه الفترة كان مسيرا باتفاقية بريتون وودز.

بقي الدينار الجزائري ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي على أساس 1دينار جزائري=1فرنك فرنسي إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بعد الهجومات المضاربة التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض، وأصبح 1 دينار جزائري= 1.25فرنك فرنسي[2] في الفترة مابين أوت 1969 وديسمبر 1973، ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، فكان لابد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول 1970-1973.*

ومع انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 وما انجر منه من سحب الذهب من التداول في السوق العالمية والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة أصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها وتبني أسعار

---

[1] محمد أمين بربري،"**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-"،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر3، 2011/2011 ، ص202.

[2] محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص202.

*يعتبر المخطط الرباعي الأول بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي وهذا بتركيزه على قطاع الصناعة بنسبة 54٪.

الصرف المعومة، وهو ما قامت به فعلا ابتداءا من سنة1973، وقد ساعد النظام الجديد للتسعير على تحقيق هدف مزدوج: [1]

أولا: توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

ثانيا: السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبآتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة(تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

المطلب الثاني: مرحلة ربط وثبات الدينار بسلة من العملات (1971-1987) .

أمام انهيار نظام بريتون وودز ونتيجة للفوضى التي شهدها النظام النقدي الدولي، وإقرار مبدأ تعويم العملات سنة 1971 مع إقرار صندوق النقد الدولي بحرية كل عضو في اختيار نوع سياسة الصرف المناسبة له، لجأت السلطات النقدية الجزائرية في جانفي 1974 إلى ربط الدينار على أساس سلة موزونة من العملات، فقد تزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)* ، واستمر لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994.

تتكون هذه السلة من العملات من 14عملة دولية تتمثل أساسا في: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورونة

[1] بغداد زيان، "**تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012، ص103.

*يعتبر برنامج مكمل للمخطط السابق، وما ميزه عن المخطط الأول هو اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة بنسبة 61٪ من مجمل التمويل.

النرويجية، البيستة الإسبانية، الكورونة السويدية، الفرنك السويسري، والكورون النورمندي، وذلك قصد الحفاظ على استقرار الدينار وكذا استقلاليته عن أي عملة من العملات القوية،أو منطقة من المناطق النقدية، كما تم منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة وهذا راجع لأهميته في حصيلة صادرات ومدفوعات خدمة الدين[1].

تعطى كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي للدينار واستقراره، بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والتي تتمثل في[2]:

- ✓ عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- ✓ عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرته على مستوى

[1]Ilmane M.C,"**note de travail sur l'opportimité de devalue le dinar algerien**", les cahiers .de réforme tome 05, deuxiéme edition, ENAG 1990, p116.

[2]Hadj Nacer Abdelrrahmane, "**le pouvoir d"achat du dinar**", les cahiers de réforme tome 05, deuxiéme edition, ENAG 1990, p27.

سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار [1]*.

وعليه يقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية [2]:

حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي

1- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

2- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

3- حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

وهكذا مكنت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير الخصائص التالية:

- إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا بشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساءا.
- يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.

وما ميز بداية الثمانينات هو انطلاق فعاليات البرنامج الخماسي الأول (1980-1985) الذي يعتبر قفزة نوعية بحيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن

[1] بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص203

* أي عملة لها قيمتان: قيمة داخلية تعبر عن قوتها الشرائية المحلية من مختلف السلع والخدمات، وقيمة خارجية ويعبر عنها بسعر الصرف، وتتحدد وفقا لنظام الصرف المتبع في البلد.

[2] لحلو موسى بخاري، "مرجع سابق، ص292.

والتي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفوقة بإصلاحات هيكلية مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي. [1]

سعي الجزائر من خلال هذا النظام (ربط الدينار بالنسبة إلى سلة من العملات) لتحقيق استقرار الدينار أدى إلى انحراف قيمة العملة تدريجيا عن السعر الرسمي، بحيث لم تصبح مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية ، ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق الموازية للصرف تظهر شيئا فشيئا وهذا ابتداء من سنة 1974، كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وترجع أهم أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر إلى الأسباب التالية[2]:

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة، إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن فيها تحويل العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط على البنوك وبمبالغ محددة.
- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة، فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب15000دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة واحدة في العام.
- عدم اعتماد مكاتب للصرف وزيادة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي.

[1] بربري محمد أمين،مرجع سابق، ص203.

[2] www.iqtissad.blogspot.com. ، شوهد يوم 02 ماي 2017، الساعة 15:18.

- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخارج من أجل شراءها وبالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي.
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.
- بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك.
- أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ المسموح من العملة الصعبة من قبل البنوك يقدر بحوالي 7500أورو أي تقريبا 75مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1€ = 100دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة دون قيود أو شروط.

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف(1988-1994):

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الانتقال من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة وهذا لعدة أسباب كان أهمها الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني سنة 1986 ، والسبب في ذلك يعود إلى تزاوج أزمتين ذات منشأ خارجي والمتمثلتين في[1]:

[1] بربري محمد أمين،مرجع سابق، ص208.

❖ التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

❖ تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية وهذا ما تسبب في تباطئ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

أدت هذه الأزمة إلى دخول الجزائر في مشكلة حادة، حيث تعرض الاقتصاد الجزائري إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما استدعى إلى تبني خطى سريعة وإصلاحات هامة وجذرية بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة، ولإجراء عملية التعديل تبنت السلطة النقدية عدة إجراءات كان أهمها مايلي: [1]

- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة.
- تقليص النفقات العامة.
- قانون النقد والقرض سنة1990 الذي نص على مبادئ الرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص بنك الجزائر وأسندت مهمة مراقبة الصرف وتنظيم سوقه إلى مجلس النقد والقرض.
- إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياطات الخاصة لبعض القطاعات.

[2] بن ياني مراد،"**سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر**"- حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر،2012/2011، ص112.

- هـذا بالإضـافة إلـى انتهـاج سياسـتي الانـزلاق التـدريجي والتخفـيض الصريح من أجل تعديل معدل الصرف الرسمي.

الفرع الأول: الانزلاق التدريجي(الربط الزاحف)

هـو إجـراء يسـتهدف خفـض الـدينار الجزائـري بطريقـة تدريجيـة ومراقبـة، تـم العمـل بـه طيلـة الفتـرة الممتـدة مـن نهايـة 1987 إلـى بدايـة 1991[1]،ونـتج هـذا الانـزلاق الـذي اعتمـدت عليـه السـلطة النقديـة لعـدة أسـباب داخليـة وخارجيـة متصـلة ومترابطـة فيما بينها وتتمثل في: [2]

أولا: الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري

- ✓ سـوء التسـيير فـي السياسـات الاقتصـادية المتبعـة والمجسـدة أساسـا فـي شـكل شـعارات للتنميـة والتصـنيع والتخطـيط والمنطويـة علـى قـدر كبيـر مـن الإنفـاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة و تسبيق الأولوية الاجتماعية.
- ✓ اسـتفحال ظـاهرة السـوق الموازيـة وتهريـب رؤوس الأمـوال والمضـاربة حـول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
- ✓ عرفـت الموازنـة العموميـة الجزائريـة عجـزا سـاعد فـي تعميـق اخـتلالات الاقتصـاد الجزائري.
- ✓ إتبـاع الدولـة لـدعم الأسـعار وإنشـاء صـندوق لـدعم الفئـات الاجتماعيـة سـنة 1993 والـذي كلفهـا فـي سـنة واحـدة حـوالي 2456 مليـار دينـار وإنشـاء صـندوق ضـمان الإنتاج.

[1] الهادي خالدي، "**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**"، الجزائر، دار هومة، 1996، ص199.

[2] بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص ص212/211.

- ✓ زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة الطوارئ سنة1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار وتزايد أعباء الدفاع الوطني.
- ✓ الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينات أهمها الزلازل، انهيار مباني، جفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية خاصة بها.

ثانيا: الأسباب الخارجية لاختلال الدينار.

نذكر منها:

- ✓ الاعتماد الكبير على صادرات البترول وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدثت عجزا في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار.
- ✓ تطور الديون الخارجية الجزائرية بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية.
- ✓ انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى إلى تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وهروب الأموال للخارج وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي.
- ✓ آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع(استهدف مواد البناء، قطاع الغيار وأغذية الأنعام وسلع الاستهلاك الغذائية والصناعية) الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979، وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة.

سمح هذا الإجراء المطبق بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر

1991، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار مع نهاية 1989،وانطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ فانتقل معدل الصرف إلى 12.11 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991، حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار بنهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دينار لكل دولار بنهاية شهر فيفري 1991 ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دينار لكل دولار والجدول رقم(1) يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991:

تكمن أهم الدوافع من وراء إجراءات التخفيض التي اتبعتها السلطة الجزائرية في: [1]

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي(السوق الموازية) وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
- المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع المحلية وتوسيع أسواق الصادرات وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي المحلي.
- تحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي ليتماشى مع جهود الدولة والأداء الاقتصادي والمالي للبلد.

[1] بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص ص210، 211.

الفرع الثاني: التخفيض الصريح

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية قامت السلطات النقدية بإجراءات جديدة في ظل الإصلاح الهيكلي كان أهمها تأسيس كل من قانون النقد والقرض، قانون استقلالية المؤسسات، قانون البنوك ودفاتر الإصلاحات ، بحيث تهدف كلها إلى تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وبالفعل فقد اتخذ مجلس النقد والقرض قرار تخفيض الدينار بنسبة 22٪ مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية
- العمل على جعل الدينار قابل للتحويل
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني

تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة(22.5 دينار للدولار الأمريكي الواحد) لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10٪، كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض في أفريل 1994 بتخفيض نسبة 40.17٪ ليصبح سعر صرف الدينار 36 دخ/دولار.[1]

[1] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2007، ص352.

المطلب الرابع: مرحلة تعويم سعر صرف الدينار (ما بعد 1994 إلى يومنا هذا) :

بعد وضع نهاية لنظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974، عرف الدينار الجزائري بداية من أواخر سنة 1994 مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي في تحديده وفق قواعد العرض والطلب في سوق الصرف، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت le fixing:

ويطلق عليها أيضا بمجالس العملة وهي عبارة عن جلسات تضم ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف البنك المركزي والتي كانت تنظم أسبوعيا لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة الدولار الأمريكي باعتبارها العملة المحورية على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه وعليه يتحدد تعديل لسعر صرف الدينار تدريجيا من خلال المناقصة[1]

وقد كان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى تحديد سعر الدينار من خلال المناقصات، وتعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي وخفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية، وعليه أصبح تحديد سعر الدينار ينتمي لنظام حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب، وبالتالي زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار لتأتي بعدها مرحلة إنشاء ووضع سوق مابين البنوك أو السوق البينية.

[1] بربري محمد أمين، "**مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، ص36.

الفرع الثاني: سوق الصرف البينية

في إطار برنامج التعديل الهيكلي أصدر بنك الجزائر نظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، يقضي بإنشاء سوق بينية ليتحدد فيها سعر صرف الدينار، بحيث يتدخل فيها يوميا جميع البنوك والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا مع تدخل إجباري للبنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

ينقسم سوق الصرف البينية كباقي أسواق الصرف إلى سوق فورية يتم العمل بها اليوم وأخرى آجلة لم تعرف التطبيق بعد، وانطلق نشاط سوق الصرف رسميا في 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية لها الحق في [1]:

- بيع العملة الوطنية غير المقيمة مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

[1] بربري محمد أمين ، مرجع سابق، ص38.

المبحث الثاني: الرقابة على صرف الدينار الجزائري

تحمل الاقتصاد الجزائري عواقب وخيمة من جراء حرية انتقال رؤوس الأموال في فترة ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي المذكورة سابقا، مما أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف وهروب رؤوس الأموال للخارج خاصة فرنسا والمبالغة في قيمة الصادرات التي ألحقت عجزا في الميزان التجاري، الأمر الذي أجبر السلطات على فرض رقابة على الصرف للحد من هذه الممارسات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الصرف

سنتطرق لمفهوم الرقابة من خلال التعريف بها وخصائصها والأجهزة المكلفة بها، بالإضافة إلى الأهداف التي ترمي إليها.

الفرع الأول: تعريف وخصائص الرقابة على الصرف والأجهزة المكلفة بها

أولا: تعريف الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية وذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج، وعليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد سجل بين الحاجة للإستيراد والموارد التي تسمح بالدفع. [1]

الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة،كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة

[1] بن ياني مراد، مرجع سابق، ص114.

بقواعد تفرضها السلطة النقدية، عادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتضع التعليمات واللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي. [1]

وعليه فنظام الرقابة على الصرف في الجزائر يختلف عن غيره حيث بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963، ويعتبر من صلاحيات البنك المركزي الجزائري وفقا للسلطات التي يخولها القانون.[2]

اعتمدت الجزائر في تنميتها على إجراءات تقييدية لحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في المبادلات التجارية والتي تمثلت في ثلاث عمليات خصت عدة مجالات(التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال والمدفوعات الجارية) نظام الحصص للاستيراد، الحواجز الجمركية ومراقبة الصرف، ومن أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء بموجب النظام 62-125 الديوان الوطني للتجارة onaco وتم انطلاق فعاليته في أواخر سنة 1963 والذي يهتم بهيكلة واحتكار التجارة الخارجية. [3]

ثانيا: خصائص الرقابة على الصرف

انطلاقا من مفهوم الرقابة على الصرف نستخلص الخصائص التالية: [4]

1. شدة وصرامة القواعد المنظمة للرقابة على الصرف خاصة فيما يخص حيازة العملات الصعبة.

---

[1] محمد راتول، "**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة شلف، 2014، ص241.

[2] الجريدة الرسمية ، القانون 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، العدد 31، الجزائر، 13 ماي2007.

[3] بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص ص 204، 205.

[4] جعفري مراد، مرجع سابق، ص106.

2. من عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري بحيث كانت المبادلات الجارية مع الخارج تتم بواسطة عملة أجنبية واحدة وهي الفرنك الفرنسي إلى التحويل الجزئي للدينار بصدور النظام رقم 05/90 ثم التحويل الكلي.

3. من إنعدام سوق الصرف إلى وجوده بموجب النظام رقم 08/95 من خلال إنشاء سوق صرف ما بين البنوك ليتحدد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب فيها.

ثالثا: الأجهزة المكلفة بالرقابة على الصرف

تتمثل الأجهزة المكلفة بالرقابة على الصرف في الجزائر في الأجهزة التالية:[1]

1.بنك الجزائر:

يتولى بنك الجزائر مهام الرقابة في حدود السلطات التي خولها له قانون النقد والقرض، إذ يتمثل دوره في مجال الصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لتحقيق نمو سريع للاقتصاد الوطني، والعمل جاهدا على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية من خلال تسيير موارد البلاد من العملة الصعبة، فالبنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة ولا لمراقبة مجلس المحاسبة، وتتمثل مهامه في إطار قانون90-10 في:

- ❖ مراقبة وتنظيم وضبط سوق الصرف
- ❖ تنظيم التداول النقدي
- ❖ توجيه ومراقبة والسهر على حسن سير المبادلات المالية مع الخارج

[1] لينده بلحارث، "**نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم القانون، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، ص18.

❖ تسيير المديونية الخارجية.

2.الوسطاء المعتمدون:

يلعب الوسيط المعتمد دورا بارزا في المعاملات التجارية مع الخارج في جميع الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، ولقد منح القانون الجزائري لمجلس النقد والقرض سلطة تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف لهيئات خاصة تسهر على تنظيم وحسن سير مختلف عمليات الصرف.

3.المصالح المالية لبريد الجزائر:

يبرز دور مصالح البريد في مراقبة الصرف من خلال أمرين هما:

- تتمة عملية ترحيل الأموال، إذ تعد كذلك بمجرد التنازل عن عائدات الصادرات لبنك الجزائر أو عندما يكون الناتج من العائدات محدد بالعملة الصعبة عن طريق البريد فقط.
- مراقبة بنك التوطين لملف التصدير، إذ لابد من إثبات ترحيل الأموال إلى الوطن عن طريق إدارة البريد والمواصلات من خلال إمكانيتها في تنفيذ عمليات التحويل أو الترحيل للأموال الناتجة عن الصادرات[1]، بالإضافة إلى تحويلات منح الدراسة الممنوحة للمقيمين الذين يزاولون دراستهم لدى مؤسسة التعليم العالي[2].

4.مصالح الجمارك:

الجمارك هي دائرة أو مصلحة مكلفة بمراقبة الحدود وحماية الاقتصاد واستيفاء الحقوق والرسوم على البضائع التي تمر عبر الحدود البرية والبحرية أو الجوية خلال عمليتي الاستيراد والتصدير، وتكون هذه المراقبة من خلال إجراء

[1] المادة 58 من النظام رقم01/07 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

[2] المادة 77 من النظام رقم01/07 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

جوهري يكمن في التصريح الجمركي الذي يسمح باتخاذ جميع التدابير القانونية و التنظيمية للتأكد من صحة الوثائق ومدى مطابقة البضائع للبيانات الموجودة في التصريح، بحيث يلتزم كل مستورد أو مصدر للبضاعة أن يصرح ببضاعته أمام مكتب الجمارك لأجل إخضاعها للمراقبة.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة على الصرف

تهدف الرقابة على الصرف الأجنبي إلى الأهداف التالية: [1]

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.
- علاج العجز في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الطلب على الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياطات الصرف وتشجيع الصادرات من السلع والخدمات عوض أن تلجأ إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية أو اتخاذ إجراءات انكماشية. [2]
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية .
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج وذلك عن طريق إجراءات قانونية وتنظيمية تقيد دخول وخروج رؤوس الأموال الوطنية.

---

[1] خليفة عزي، "**سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012، ص135.

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق،ص66.

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور وخاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالتزامات اتجاه العالم الخارجي، الأمر الذي يزيد من أعباءها في حالة انخفاض سعر صرف عملاتها.
- حماية البضاعة الوطنية من المنافسة الأجنبية عن طريق رفض الترخيص بالصرف.
- الحد من اتساع ظاهرة الدولرة، أي إزاحة العملة الوطنية من خلال استخدام الدولار في التعامل في المعاملات الداخلية.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

المطلب الثاني: أساليب وتقنيات الرقابة على الصرف

هناك عدة أساليب للرقابة على الصرف، منها ما يتعلق بتشكيل مناطق نقدية موحدة، أو اتفاقيات ثنائية، ومنها ما يتعلق بنظام الحصص أو التخصيص والتخمين، بالإضافة إلى أساليب أخرى سنتطرق لها بالتفصيل في النقاط التالية: [1]

الفرع الأول: الكتل والمناطق النقدية

يتمثل هذا الأسلوب من الرقابة على الصرف في نظام تتبعه مجموعة من الدول في ربط أسعار صرفها ببعضها البعض، وقد مارست المملكة المتحدة هذا الشكل بهدف تنظيم أسعار صرفها، بحيث كانت تتشكل كتلة نقدية تضم كل من: المملكة المتحدة، استراليا، الهند، نيوزيلندا، البرتغال، السويد، فنلندا، مصر العراق، ودول أخرى من مستعمرات بريطانيا في ذلك الوقت .

[1] خليفة عزي، مرجع سابق، ص ص 136/ 138 .

الفرع الثاني: اتفاقيات الدفع الثنائية(المقاصة)

وهي اتفاق بين دولتين على أن تفتح كل دولة حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي، حيث يتم إجراء مقاصة بين كل المدفوعات من الصادرات والواردات التي تتم بينهما، وهذا وفق شروط محددة منها:

- الاتفاق على أسعار صرف معينة بين عملتي الدولتين لمدة معينة.
- أن لا يزيد حد المديونية بينهما إلى مستوى معين وإلا تتم تسوية الفائض أو العجز على أساس استخدام الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

الفرع الثالث: المدفوعات التعويضية

يتم وفق هذا الأسلوب منح المصدرين شهادات من البنك تبين قيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، وعادة ما تعمل هذه الشهادات على الحد من الواردات، لأن التوسع في الواردات يحدها ارتفاع أسعار الشهادات فيتم السيطرة عليها، وفي حالة التوسع في التصدير يزداد عرض هذه الشهادات فيقل سعرها وبهذا يتوازن الطلب على العملة الأجنبية، ومن خلال هذه الآلية يتحدد سعر الصرف على أساس العلاقة بين مستوى الأسعار في الخارج ومستوياتها في الداخل.

الفرع الرابع: الحسابات المجمدة

يتمثل هذا الأسلوب في تجميد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة محليا، والطلب من المستثمرين دفع ما عليهم بالعملة المحلية في حساب خاص لدى البنك المركزي مع عدم السماح للدائنين الأجانب بالتصرف في تلك الأموال.

مارست هذه الطريقة الأرجنتين عام 1907 وألمانيا عام 1931، وعادة ما تلجأ الدول لهذا الأسلوب في حالة مواجهتها عجزا كبيرا في رصيدها من العملات الأجنبية .

الفرع الخامس: موازنة الصرف

وهو إنشاء صندوق موازنة تتم إدارته من قبل البنك المركزي، بحيث يستخدم رصيد هذا الصندوق للتدخل في سوق العملات الأجنبية لدعم استقرار سعر الصرف وتقليل التقلبات فيه.

الفرع السادس: سعر الصرف المتعدد

حيث يتم تحديد أكثر من سعر للعملة الوطنية بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية، أو يتم تحديد سعر واحد للعملة الوطنية اتجاه كل عملة مع اختلاف العلاقة بين قيمة كل عملة أجنبية مقومة بالعملة الوطنية عن العلاقة المباشرة بين أسعار تعادل هذه العملات والعملة الوطنية، أو ما يسمى **بعدم انتظام أسعار الصرف المشتقة**، وتستخدم هذه الأداة للحد من استيراد سلع معينة أو للحد من تزايد قيمة الواردات الإجمالية باستمرار، أو لحصول الدولة على جزء من الأرباح التي يحصل عليها المستوردين الأفراد، إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب صعوبة إدارته لأنه يضع عدة أسعار للعملة.

الفرع السابع: نظام الحصص

تتولى الدولة بموجب هذا الأسلوب تحديد الحصص والكميات التي ينبغي استيرادها وتحويل المبالغ اللازمة لها من النقد الأجنبي، وأية مادة خارج هذه الحصص يكون البنك المركزي غير ملزم بتوفير العملة الأجنبية لها.

الفرع الثامن: التخصيص والتخمين

يتمثل هذا الأسلوب في تخصيص إجمالي المبالغ من النقد الأجنبي اللازم من وجهة نظر الحكومة لتمويل الاستيراد على أن لا تتجاوز قيمة السلع المستوردة الحد الأعلى من المبلغ المخصص وفي نفس الوقت يتم تخمين المبالغ المتوقع الحصول عليها من إجمالي الصادرات.

الفرع التاسع: التحريم الكلي أو الجزئي.

وهي أن تصدر الدولة قانونا بتحريم كلي أو جزئي لاستيراد طائفة من السلع، وذلك لاعتبارات سياسية أو أمنية أو اجتماعية كحظر السلع المحرمة وهو سهل التطبيق لأنه يحتاج فقط إلى إصدار قانون ومراقبة شديدة ورادعة لتنفيذه.

المطلب الثالث: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تطور نظام الرقابة على الصرف من مرحلة إلى أخرى وذلك حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بحيث مر بالمراحل الأساسية التالية:

الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد والقرض10/90.

مر نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض بالمراحل:

أولا: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية(1962-1970):

سعت الجزائر في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتحكم في العلاقات المالية والتجارية، وكان هذا بسبب عدة عوامل منها: [1]

- انخفاض احتياطي الصرف إثر الوضع الاقتصادي المتدهور الموروث عن الحقبة الاستعمارية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج.
- المبالغة في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت العجز في الميزان التجاري.

[1] خليفة عزي، مرجع سابق، ص 139.

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات كان أبرزها نظام الرقابة على الصرف الذي كان يهدف في مجمله إلى: [1]

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزله عن العالم الخارجي وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية.
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها بمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- حماية الصناعات الناشئة من خلال منع دخول الواردات المنافسة للسلع المحلية.
- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذه المرحلة ما يلي: [2]

❖ نظام الحصص الذي يخضع كل من الصادرات والواردات لنظام حصص مقرر لها مع ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية.

❖ تنويع العلاقات التجارية و إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية .

❖ الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة من طرف الدولة.

---

[1] خليفة عزي، مرجع سابق. ص 142.

[2] دوحة سلمى، " **أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، كلية العلوم التجارية،2015، ص 175.

ثانيا: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977):

تميزت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة للاقتصاد وذلك بتبنيها لعدة خطط تنموية من خلال إنشاء مكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة مما أدى إلى تسارع قوي في مستوى النشاط الاقتصادي الوطني.

حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما تم التخلي عن العمل بالنصوص الذي تربط الجزائر بفرنسا، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة ما يلي:

- إشعارات الصرف التي تحكم العلاقة بين المؤسسات والإدارات العامة بالمؤسسات الأجنبية.
- الأسس المالية لقانون الاستثمارات بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ثالثا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1978-1987):

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي:[1]

- تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج بحكم القانون رقم 78-02 سنة 1978، حيث تم إقصاء الوسطاء من هذا المجال مع توسيع نطاق الاحتكار على مجال الصادرات، وهكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص 176/ 177.

- تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية، بحيث أعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.

رابعا: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995):

بعد تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمتي انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي سنة 1986، كان لابد من صدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها مع المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.

فكان القانون 86-12 الذي أصدر في 19 أوت 1986 المتعلق بالبنوك والقرض، الذي أعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الإستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، بالإضافة إلى تحويل صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية كما أشرنا في المرحلة السابقة.

وبموجب القانون الجديد 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 تحصلت المؤسسة العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي

الجزائري تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2مليون دولار.

ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 1990/4/14 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون ببنك الجزائر، كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه بالإضافة إلى تغير نمط الصرف حيث أن إصلاح الصرف كان يهدف إلى نوع من الليونة لسعر صرف الدينار[1].

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعد قانون 90-10:

يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه أحدث تحولا جوهريا في سياسة الصرف في الجزائر ليحاول بذلك الوصول إلى تحويلية كلية للدينار الجزائري وذلك من خلال عدة إجراءات وقوانين لعل أهمها كان:[2]

- ❖ السماح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري القيام بعمليات الاستيراد والحق في الحصول على قروض بالعملة الصعبة بالكامل بشروط ملائمة بالسعر الرسمي، باستثناء عمليات استيراد السلع المحظورة.
- ❖ إلغاء القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة والتعليم والمصروفات الصحية في الخارج.

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 177.

[2] بن ياني مراد، مرجع سابق، ص ص 109/108.

*النظام رقم 91-07 الصادر في أوت 1991.

❖ إلغاء نظام ألزام المصدر الحصول على ترخيص، وفي حال التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي تغطية مخاطر الصرف بالإتفاق مع مصرف المصدر على شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية*.

❖ تم إنشاء في أواخر سنة 1992 لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها، ثم أنشئ بعدها جهاز الرقابة الداخلية سنة 2002 من خلال نظام أصدره مجلس النقد والقرض، حيث أصبح لزاما على البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بتحضير دفاتر الإجراءات المتعلقة بمختلف أنشطتها.

❖ يتم تحويل الأموال سواء إلى الداخل أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر [1].

❖ إنشاء سوق الصرف البينية سنة 1995 وما انجر عنه من حرية البنوك التجارية في التعامل بالعملات الأجنبية بينها.

❖ إنشاء مكاتب للصرف بتعيين حق الصرف وتوسيع الشبابيك القادرة على إنجاز هذه العملية للبنوك والمؤسسات المالية.

❖ تفويض البنوك التجارية إمكانية القيام بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم إلى غير ذلك من النفقات في الخارج وهذا في حدود سقف معين يحدده بنك الجزائر.

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 178.

*النظام رقم 91-07 الصادر في أوت 1991.

خلاصة:

نجد أن هذا الفصل هو طريق ليصلنا إلى ما نسموا إلى دراسته فكان الحديث يدور في المبحث الأول عن التطور الحاصل في سياسة صرف الدينار الجزائري ابتداء من مرحلة ربط وثبات الدينار بعملة وواحدة (1964- 1970) إلى الانتقال لتبني فكرة ربط وثبات الدينار بسلة من العملات (1971 – 1987) ونظرا للسلبيات التي اكتست هذه المرحلة وعدم موافقتها للظروف السائدة أنا ذاك انتقلت إلى مرحلة أخيرة وهي مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1988-1994) وسبب انتهاجها هو الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني سنة 1986.

ودون أن نهمل الرقابة على صرف الدينار الجزائري التي كان التطرق إليها دراسة في المبحث الثاني حيث دار الموضوع حول مفهوم الرقابة وأهم خصائصها مع إبراز أساليب وتقنيات الرقابة مع تطور نظامها قبل قانون النقد والقرض وبعده.

إن هذا الفصل كان بوابة للحديث عن الأزمة البترولية الراهنة في فصل ثالث والتطرق إلى مختلف فروعها ومجالاتها.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مستخلص

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

تمهيد.....**8**

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.....**9**

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته.....9

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....13

المطلب الثالث: صيغ سعر الصرف.....17

المبحث الثاني: نظريات وترتيبات سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.....**21**

المطلب الأول: نظريات سعر الصرف.....21

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف.....27

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف وترتيبتها.....33

المطلب الرابع:علاقة الصرف بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.....42

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.....**45**

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف وخصائصه.....45

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف وأنواعه.....49

المطلب الثالث: معاملات سوق الصرف الأجنبي.....51

خلاصة.....**56**

الفصل الثاني: سياسات الصرف في الجزائر

تمهيد.....**58**

المبحث الأول: تطور سياسة صرف الدينار الجزائري.....**59**

المطلب الأول: مرحلة ربط وثبات الدينار بعملة واحدة (1962- 1970).....59

المطلب الثاني: مرحلة ربط وثبات الدينار بسلة من العملات (1971-1987).....61

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1988- 1994).....65

المطلب الرابع: مرحلة تعويم سعر صرف الدينار (مابعد 1994).....71

المبحث الثاني: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي في الجزائر.....**73**

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الصرف.....73

المطلب الثاني: أساليب وتقنيات الرقابة على الصرف.....78

المطلب الثالث: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.....81

خلاصة.....**87**

الفصل الثالث: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري للفترة (2010-2016) -إجراءات المعالجة

تمهيد.....**89**

المبحث الأول: تحليل تقلب قيمة الدينار الجزائري في الفترة (2010-2016).....**90**

المطلب الأول: تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2010- 2016).....90

المطلب الثاني: تغيرات سعر برميل النفط خلال (2010- 2016).....91

المطلب الثالث: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري 92

المبحث الثاني: انعكاسات انخفاض قيمة الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.....94

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال (2010- 2016).....94

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على التضخم خلال (2010- 2016).....96

المبحث الثالث: دراسة استشرافية لتحسين قيمة الدينار (لمواجهة انخفاض قيمة الدينار).....**98**

المطلب الأول: الإجراءات قصيرة الأجل.....98

المطلب الثاني: الإجراءات متوسطة وبعيدة المدى.....102
خلاصة.....107
الخاتمة العامة.....109
قائمة المراجع.....114

إن لسعر صرف العملات أهمية ومكانة كبيرة في التجارة الدولية، إذ وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى.

تطور وتشابك هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكل عدة من بينها مشكل العلاقة بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية باعتبار أن العملة هي المحرك الأساسي لعملية التبادل التجاري في كلا المستويين الداخلي والخارجي، لكن وفي ظل التقلبات الشريعة التي تحدث على الساحة العالمية وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية صار من الضروري على الدول المتضررة إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الإختلالات.

فالجزائر كباقي الدول النامية تحاول جاهدة لمواكبة التحولات والتقلبات العالمية كمحاولة منها للخروج من جملة المشاكل التي تواجهها فيما يخص سعر صرف عملتها، وذلك بتبنيها لنظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق، وكضرورة حتمية لتطبيق السياسة الجديدة كان التعديل والإصلاح الهيكلي للاقتصاد لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

فقد عرف نظام الصرف الجزائري عدة تطورات، كانت بدايتها اتخاذ جملة من التخفيضات التدريجية قصد تقليص ذلك الفارق الموجود بين القيمة الاسمية وقيمته الحقيقية، بالإضافة إلى التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل اقتصاد يتوجه نحو اقتصاد السوق وصولا إلى نظام التعويم المدار المتبني منذ 1996، بالإضافة إلى التطور التدريجي في شأن تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

وبالرغم من ذلك نجد أن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية في استمرار متزايد خصوصا الآونة الأخيرة مما سبب عدة معضلات اقتصادية على الاقتصاد الوطني الكلي والجزئي على حد السواء، الأمر الذي استدعى ضرورة مواجهة هذه الإشكالية قبل أن تصل إلى أوجها.

مما سبق يمننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

ماهي الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الحاد والمتوالي للدينار الجزائري، وكيف تتم معالجة ذلك الانخفاض ؟

الأسئلة الفرعية:

من هذه الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح بعض التساؤلات الفرعية وتتمثل في:

- ✓ مامدى استقرار قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2010- 2016)؟
- ✓ ماهي آثار تقلب قيمة الدينار الجزائري على المؤشرات الاقتصادية الكلية؟
- ✓ ماهي أسباب تراجع وانهيار قيمة الدينار الجزائري، وماهي إجراءات المواجهة المتبعة من طرف السلطات؟

الفرضيات:

بعد طرح التساؤلات وإيضاح المشكلة رأينا من الضروري اختيار بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة، وهي كما يلي:

- ✓ ارتبط استقرار قيمة الدينار الجزائري خاصة في الفترة (2010- 2016) بمدى استقرار أسعار النفط في الأسواق الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط.

✓ يؤثر تقلب قيمة الدينار الجزائري على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية تأثيرا واضحا خاصة على ميزان المدفوعات لأنه أهم مؤشر يعكس الاقتصاد الوطني.

✓ أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري هي عدم تنوع المنتج الوطني وفقدانه للكم والجودة بالإضافة إلى التدخل المستمر للسلطات النقدية الجزائرية في ضبط قيمة الدينار وعدم تركه لقوى العرض والطلب في السوق.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للدراسة ذات الطابع التحليلي والتدبر أكثر في كيفية التحليل مبرزين الأسباب وإجراءات معالجة المشكلة.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع التجارة الخارجية وسعر الصرف.

الأسباب الموضوعية:

- أهمية قيمة الدينار بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والانخفاض المتوالي الذي بات هاجس السلطات الجزائرية.
- أهمية الغوص في الأسباب التي أدت لانخفاض قيمة الدينار والبحث عن إجراءات المعالجة.
- دراسة انعكاس هذا الانخفاض على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية لتدهور قيمة الدينار الجزائري، حتى يتسنى للباحثين معرفة واقع المشكلة، بالإضافة إلى إيجاد السبل المختلفة للحد من هذا التدهور.

منهج البحث:

للإجابة على إشكالية الموضوع تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي: حيث نستخدم الوصف في إعداد الإطار النظري لسياسة سعر الصرف.

المنهج التحليلي: الذي من خلاله يمكن تحليل أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتحليل انعكاساته على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والتوصل إلى السبل المعالجة لهذا الانخفاض.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في تحليل أسباب تقلبات الدينار الجزائري وتراجعه المتوالي وتحليل انعكاساته على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، محاولين الوصول إلى إجراءات المعالجة في الأجل القصير والمتوسط والبعيد.

وقد حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني هو اقتصاد الجزائر، أما المكان الزماني كان خلال الفترة (2010 – 2016) واعتمدنا هذه الفترة كونها ظهر التراجع المتوالي لقيمة الدينار الجزائري.

بعض الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، وجدنا عددا من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث منها:

- ✓ دراسة (دوحة سلمى،"**أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، كلية العلوم التجارية 2015): تهدف إلى إبراز أثر سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات وتحديد مدى فعالية سعر الصرف المعتمد في الجزائر في التخفيض من عجز الميزان

التجاري، والبحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، فتوصلت إلى أن الدينار الجزائري مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية بسبب الرقابة المفروضة عليه أنا ذاك، وقد كان انهيار البترول عام 1986 أثر سلبي على الاقتصاد الوطني مما أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض الدينار وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار، وأن الفائض في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس انعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن نعود للعجز بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

✓ دراسة (قطوش بشرى،"**الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009): اهتمت بتحليل دور السياسة المالية وسياسة سعر الصرف في معالجة الاختلالات الواقعة في الاقتصاد، وإبراز التنسيق والتكامل بين أوات السياستين التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة وتوصلت إلى أن السياسة المالية لها دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري من خلال تدخل الدولة في الفضاء الاقتصادي الحقيقي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك يتضح من خلال الانتعاش الاقتصادي، وأن الجزائر تقوم بتحديد سعر الصرف على أساس التعويم الموجه إلى أنها في الواقع نظام الصرف مثبت بشكل غير معلن.

✓ دراسة (سليمان الشيباني، "**سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009): اهتمت بمالية الدولة والبحث في العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل مع تحليلها لهذه العوامل وتحديد

آثارها السلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت إلى أن العامل الأساسي المؤثر في سعر الصرف هو البترول وأسعاره هي التي تتحكم في تقلبات سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي من جهة أخرى إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بطريقة مباشرة، لأن سعر البترول يعد المصدر الوحيد في الجزائر للحصول على النقد الأجنبي للتصدي إلى الواردات.

هيكل وتقسيمات البحث:

ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى ثلاث فصول، بحيث نتناول في الفصل الأول أهم عموميات سعر الصرف، إذ لابد لنا من التطرق لها قبل دراسة سعر صرف العملة الوطنية، ثم نتناول مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر لسعر صرف الدينار كفصل ثاني وذلك لمعرفة سعر الصرف المطبق في الجزائر، أما في الفصل الثالث نتناول إشكالية تدهور الدينار الجزائري الحالية- الأسباب وإجراءات المواجهة-.

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث
أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذه المذكرة
الأستاذ د/غزازي عماد على ماقدمه لنا من إرشادات هادفة وتوجيهات
قيمة والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحله
كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم
مناقشة وتقييم هذه المذكرة
كمالا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم
وإلى كل من أعانني من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2010 – 2016)	**90**
(2-3)	تغيرات سعر برميل النفط للفترة (2010- 2016)	**91**
(3-3)	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري الفترة (2010-2016)	**94**
(4-3)	تغيرات الأسعار التي يدفعها المستهلكون (2010-2016)	**96**

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ترتيبات أسعار الصرف الحالية	**38**

✓قائمة الكتب:

1.إبـراهيم محمـد الفـرا، "**سـعر الصـرف بـين النظريـة والتطبيـق**"، دار النهضـة العربية، القاهرة، 1992.

2.إسـماعيل إبـراهيم الطـراد، "**إدارة العمـلات الأجنبيـة**"، مطبعـة الروزنـا، عمـان، ط1، 2001 .

3. السـيد محمـد أحمـد السـريتي، "**اقتصـاديات التجـارة الدوليـة**"، مؤسسـة رؤيـة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008 .

4. السـيد محمـد أحمـد جـاهين، "**سياسـة الصـرف الأجنبـي خـلال فتـرة الانفتـاح الاقتصادي في مصر**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

5.الطـاهر لطـرش، "**تقنيـات البنـوك**"، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائـر، ط2، 2003.

6.الحجـار بسـام، "**الاقتصـاد النقـدي والمصـرفي**"، مؤسسـة دار الريحـاني للنشـر، بيروت، ط1، 1999.

7.الهـادي خالـدي، "**المـرآة الكاشـفة لصـندوق النقـد الـدولي**"، الجزائـر، دار هومة، 1996.

8.بشـير مصـيطفى، "**اقتصـادنا الفرصـة المتبقيـة**"، جسـور للنشـر والتوزيـع، ط1، 2016.

9.بشـير مصـيطفى، "**نهايـة الريـع –الأزمـة والحـل**" جسـور للنشـر والتوزيـع، ط2، 2016.

10. حمـدي عبـد العظـيم، "**اقتصـاديات التجـارة الدوليـة**"، عـالم الغـد للدعايـة، مصر، ط3، 2000.

11. حمدي عبد العظيم، "**الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**"، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

12. زكراوي لخضر، "**تطور نظام الصرف في الجزائر- أسباب وآثار تخفيض قيمة العملة**"، الجزائر،2000 .

13. زكي رمزي،"**دراسة في أثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية في البلاد العربية**"، جامعة الدول العربية.

14. زينب حسين عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، 1999.

15. سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.

16. سامي عفيفي حاتم، "**دراسات في الاقتصاد الدولي**"، الدار الحصرية اللبنانية، القاهرة2000

17. سمير فخري، "**العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011

18. صفوت عبد السلام عوض الله، "**سعر الصرف واثره عل علاج اختلال ميزان المدفوعات**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

19. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

20. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية، مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة**

التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005

21. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

22. عبد الخالق أحمد، "**النقود والبنوك والاقتصاد**"، دار المريخ، السعودية، 2000.

23. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.

24. عثمان أبوحرب، "**الاقتصاد الدولي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

25. عرفان تقي الحسني، "**التمويل الدولي**"، دار مجدلاي للنشر، عمان، ط1، 2002.

26. لحلو موسى بوخاري، "**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

27. محمد ابراهيم عبد الرحيم، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014.

28. محمد خالد الحريري ، "**الاقتصاد الدولي**"، جامعة دمشق، 1977.

29. محمود حميدات، "**مدخل التحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

30. مسعود جايد مشكور العمري، "**المالية الدولية**"، خبراء الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2008 .

31. مصطفى سلمان حسام و عماد الصعيدي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المسيرة والتوزيع، عمان، 2000 .

32. موسى سعيد مطر، "**التمويل الدولي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008 .

✓**الرسائل العلمية.**

أ/ أطروحات الدكتوراه:

1. دوحة سلمى،"**أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم التجارية، جامعة بسكرة،2015.

2. عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

3. فاطمة الزهراء خبازي، "**إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة-الجزائر نموذجا- خلال الفترة (1986-2011)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015

4. لينده بلحا رث، "**نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم القانون، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، 2013.

5. محمد أمين بربري،"**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-"،أطروحة لنيل

شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصادية،تخصـص نقـود ومالية، كليـة العلـوم الاقتصـادية ،جامعة الجزائر3، 2011.

ب/ رسائل الماجستير:

1.بغـداد زيـان،"**تغيـرات سـعر صـرف اليـورو والـدولار وأثرهـا علـى المبـادلات التجاريـة الخارجيـة الجزائريـة** "، مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي الاقتصـاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2013.

2. بـن قـدور علـي، "**دراسـة أثـر تغيـرات سـعر الصـرف علـى نمـوذج التـوازن الاقتصـادي الكلـي –دراسـة حالـة الجزائـر**"، مـذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2005

3.بـن يـاني مـراد،"**سـعر الصـرف ودوره فـي جلـب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر – حالـة الجزائـر**–"، رسـالة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2012.

4.خليفـة عـزي، "**سـعر صـرف الـدينار الجزائـري بـين نظـام التثبيـت ونظـام التعـويم المـدار وتـأثيره علـى ميـزان المـدفوعات(1985–2008)**"، مـذكرة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، فـرع ماليـة وبنـوك وتأمينـات، كليـة العلـوم الاقتصـادية، جامعـة مسيلة، 2012.

5. سـليمان شـباني، "**سـعر الصـرف ومحدداتـه فـي الجزائـر (1963 – 2006)**"، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، كليـة العلـوم التجارية، جامعة الجزائر،2009.

6. شـريف بـودري، "**تقلبـات أسـعار الصـرف–الـدولار و الأورو– وأثرهـا علـى الاقتصـاد الجزائـري**"، مـذكرة لنيـل شـهادة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، كليـة العلـوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2009.

7. عمر حميدات، "**أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

8. قسول فاطمة، "**نحو بناء نموذج اقتصادي لمحددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2015.

9. قطوش بشرى، "الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

10.كمال العقريب، "**أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006.

11. محمد علة، "**سعر الصرف وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

✓قائمة الدوريات:

1.بربري محمد أمين، "**مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، 2003.

2.بلعزوز بن علي، "**استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**"، مجلة الباحث، العدد 07،2010.

3.بلقاسم العباس، "**سياسات أسعار الصرف**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

4.عبد العلي جيبلي، "**اختبار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، مطبوعات صندوق النقد الدولي، 2003.

5.محمد راتول، "**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة شلف، 2014.

6.مصطفى محمد عبد الله، "**تصحيح ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لتجربة السودان (1970-2009)**"، مجلة المصرفي، العدد الثامن والخمسون، نوفمبر 2010

✓ **الجريدة الرسمية:**

1. الجريدة الرسمية ، القانون 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، العدد 31، الجزائر، 13 ماي2007.

2. الجريدة الرسمية، المادة 58 من النظام رقم01/07 المعدل والمتمم،العدد 31، الجزائر، 13ماي 2007.

3. الجريدة الرسمية ، المادة 77 من النظام رقم01/07 المعدل والمتمم، العدد 31، الجزائر، 13 ماي2007.

✓ **المواقع الإلكترونية:**

1-www.iqtissad.blogspot.com

✓ **قائمة الكتب باللغة الفرنسية:**

1- Hadj Nacer Abdelrrahmane, "**le pouvoir d''achat du dinar**", les cahiers de réforme tome 05, deuxiéme edition, ENAG 1990.

2- Ilmane M.C,"**note de travail sur l'opportimité de devalue le dinar algerien**", les cahiers de réforme tome 05, deuxiéme edition, ENAG 1990. .

3- Les accords d'Evian, le paragraphe3, point1°, section B «de la coopération entre la France et l'Algérie »,cité par ; Mohamed-cherif Ilmane, les trois phases de développement du système bancaire et monétaire Algérien : cinquante ansd' expériences de développement Etat-Economie-Société.

مستخلص

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الانخفاض المتوالي لقيمة الدينار الجزائري، وذلك بتحليل هذه الأسباب وانعكاساتها المباشرة على قيمة الدينار وانعكاس هذا الأخير على بعض المؤشرات الاقتصادية. هذا من جهة ومن جهة أخرى إيجاد إجراءات لمعالجة هذا التدهور بشكل جذري وعدم الوقوع فيه.

وتوصلت إلى أن السبب المباشر والظاهر الذي أدى إلى انهيار قيمة الدينار الجزائري هو تراجع أسعار النفط وكون أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، وبعد تحليل القيم التي تخص بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات والتضخم وجدنا أن انخفاض الدينار مرتبط بكل الاقتصاد الوطني، كما توصلت الدراسة إلى أن الأسباب غير المباشرة هو عدم تقييم الدينار بقيمته الحقيقية وتدخل دائما السلطات النقدية في ضبطه مما أدى به إلى التأثر بتراجع سعر النفط بما أن الاقتصاد ريعي.

الكلمات الدالة: الدينار الجزائري، سعر الصرف، الاقتصاد الجزائري.